

قواعد عند المفسرين 20

قَوَاعِدُ الْحَذَفِ عِنْدَ الْمُفْسِرِينَ

إعداد

عمر بن عبد المجيد البيانوني



قواعد عند المفسرين ٢٠

قَوَاعِدُ الحَذْفِ عِنْدَ المُفَسِّرِينَ

إعداد

عمر بن عبد المجيد البيانوني

حَقُّ الطبع والنشر مباحٌ لكل مَنْ أراد بشرط المحافظة على الأصل

جزى الله خيراً كلَّ مَنْ أعان على نشر هذا الكتاب وتوزيعه

للتواصل مع الباحث

البريد الإلكتروني:

xOMAR88x@gmail.com

بالفيس بوك:

facebook.com/OMARBIANONY

مقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيّد الأُمم، وعلى آله وأصحابه الذين أناروا دياجي الظُّلم، أما بعد.

فهذا هو الجزء العشرون من سلسلة: قواعد عند المفسرين، وكان الجزء الأول: قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين، والجزء الثاني: قواعد النفي والإثبات عند المفسرين، والجزء الثالث: قواعد الصفة والموصوف عند المفسرين، والجزء الرابع: قواعد الإضافة عند المفسرين، والجزء الخامس: قواعد العطف عند المفسرين، والجزء السادس: قواعد الإضمار والإظهار عند المفسرين، والجزء السابع: قواعد الاستفهام عند المفسرين. والجزء الثامن: قواعد الشرط عند المفسرين، والجزء التاسع: قواعد المعرفة والنكرة عند المفسرين. والجزء العاشر: قواعد الضمير عند المفسرين، والجزء الحادي عشر: قواعد الموصول عند المفسرين، والجزء الثاني عشر: قواعد الظرف عند المفسرين، والجزء الثالث عشر: قواعد الحصر والقصر والاختصاص عند المفسرين، والجزء الرابع عشر: قواعد التوكيد عند المفسرين، والجزء الخامس عشر: قواعد الاستدلال عند المفسرين، والجزء السادس عشر: قواعد العام والخاص عند المفسرين، والجزء السابع عشر: قواعد العامل والمعمول عند المفسرين، والجزء الثامن عشر: قواعد المسند والمسند إليه عند المفسرين، والجزء التاسع عشر: قواعد المصدر عند المفسرين، وهذا هو الجزء العشرون: قواعد الحذف عند المفسرين.

وقد بحثت في ثنايا كتب التفسير لاستخراج القواعد التي تتعلق بالحذف عند المفسرين.

ولقد وصلت القواعد التي استخرجتها من كلام المفسرين إلى ست وثلاثين قاعدة.

خطة البحث:

يشتمل البحث على فصلين:

الفصل الأول: الحذف في اللغة العربية وفيه مبحثان:

المبحث الأول: معنى الحذف في اللغة

المبحث الثاني: معنى الحذف في الاصطلاح

الفصل الثاني: قواعد الحذف عند المفسرين، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قواعد عامّة في الحذف

المبحث الثاني: أنواع الحذف

المبحث الثالث: قواعد في الحذف والصفة والموصول

.....

قواعد الحذف عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد عامّة في الحذف

١. قاعدة: (الحذف هو الأصل لأجل الإيجاز)
٢. قاعدة: (قد يكون الحذف للتعميم)
٣. قاعدة: (الحذف شائع في العناوين وافتتاح الكلام)
٤. قاعدة: (تقديم المفعول يُشعرُ بالحذف)
٥. قاعدة: (قد يُحذف الرّابطُ بينَ الجملةِ لأنَّ (من) الشرطيّة عامّة فيكون الرّابطُ العموم)
٦. قاعدة: (حذف المضاف مع ما يدلُّ على تعيين الوقت شائع في كلام العرب)
٧. قاعدة: (حذف حرف النفي بعد لام التعليل، ظاهرة ومقدّرة، كثير في الكلام)
٨. قاعدة: (حذف القول كثير في القرآن إذا دلّت عليه قرينة الكلام)

٩. قاعدة: (حَذَفُ الْمُضَافِ مَعَ «بَعْدِ» الْمُضَافَةِ إِلَى اسْمِ الْمُتَحَدِّثِ عَنْهُ شَائِعٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ)

١٠. قاعدة: (حَذَفُ الْجَارِ مِنَ الْمُتَعَلِّقِ الَّذِي هُوَ فِي رُتْبَةِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي شَائِعٌ فِي ثَلَاثَةِ أَفْعَالٍ: اخْتَارَ، وَاسْتَغْفَرَ وَأَمَرَ)

١١. قاعدة: (حَذَفُ الْمَخْصُوصِ فِي أَفْعَالِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ شَائِعٌ)

١٢. قاعدة: (حَذَفُ الْفَاءِ مَعَ إِضْمَارِ الْقَوْلِ مُطَرَّدٌ)

١٣. قاعدة: (صِغَةُ الْمُفَاعَلَةِ حُصُولُ فِعْلٍ مُتَمَاثِلٍ مِنْ جَانِبَيْنِ لَا سِيَّمَا إِذَا لَمْ يُذَكَّرِ الْمُتَعَلِّقُ فِي اللَّفْظِ لِقَصْدِ الْإِيْجَازِ الْبَدِيعِ لِقَصْدِ إِعْظَامِ الْمُتَعَلِّقِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ)

١٤. قاعدة: (قَدْ يَنْتَصِبُ الْكَلَامُ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ لِأَنَّهُ لَا يَزِمُ الْحَذْفُ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ)

١٥. قاعدة: ((إِنْ) الْمُخَفَّفَةُ مِنْ (إِنَّ) اسْمُهَا ضَمِيرٌ شَأْنٌ مُلْتَزِمُ الْحَذْفِ)

١٦. قاعدة: ((إِذْ) اسْمُ زَمَانٍ مَاضٍ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ لِفِعْلِ مُحذُوفٍ شَائِعُ الْحَذْفِ فِي أَمْثَالِهِ)

١٧. قاعدة: ((يَوْمَ) قَدْ يَأْتِي مَفْعُولًا بِهِ لِفِعْلِ شَائِعُ الْحَذْفِ فِي ابْتِدَاءِ الْعِبَرِ الْقُرْآنِيَّةِ)

١٨. قاعدة: (حَذَفُ خَبَرٍ (إِنَّ) إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ وَارِدٌ فِي الْكَلَامِ)

١٩. قاعدة: ((أَنْ) الْمَفِيدَةُ مُصَدَّرًا مَنْصُوبًا عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ، وَهُوَ (مِنْ) الَّتِي يَتَعَدَّى بِهَا فِعْلُ الْمَنْعِ، وَهَذَا الْحَذْفُ مُطَرَّدٌ مَعَ (أَنْ))

٢٠. قاعدة: (حَذَفُ مَفْعُولِ الْمَشْيِئَةِ حَذَفٌ شَائِعٌ لِإِغْنَاءِ مَا بَعْدَهُ عَنْهُ)

٢١. قاعدة: (الْحَذْفُ جَائِزٌ فِي مَفْعُولِي (ظَنَّ))

٢٢. قاعدة: (يُحَذَفُ خَبَرٌ (لَا) كَثِيرًا)

٢٣. قاعدة: ((لَوْلَا) حَرْفُ امْتِنَاعٍ لُوجُودٍ، وَالْخَبَرُ عَنِ الْمُبْتَدَأِ الْوَاقِعِ بَعْدَ (لَوْلَا) وَاجِبُ الْحَذْفِ)

المبحث الثاني: أنواع الحذف

٢٤. قاعدة: (من أنواع الحذف: الحذف والإيصال)
٢٥. قاعدة: (من أنواع الحذف: الحذف على شريطة التفسير)
٢٦. قاعدة: (من أنواع الحذف: الحذف الاقتصاري)
٢٧. قاعدة: (من أنواع الحذف: الحذف المسمى بمتابعة الاستعمال)
٢٨. قاعدة: (من أنواع الحذف: الحذف المسمى بالاكْتِفَاءِ اكْتِفَاءً بِذِكْرِ الشَّيْءِ عَنْ ذِكْرِ نَظِيرِهِ أَوْ ضِدِّهِ)
٢٩. قاعدة: (من أنواع الحذف عند النحاة الحذف اقتصاراً، أي: للإقتصار على نسبة فعل الظنِّ لفاعله، والمقصود من هذا التنزيل أن تذهب نفس السامع كلاً مذهبٍ ممكِنٍ)
٣٠. قاعدة: (من أنواع الحذف: الحذف المطرّد الذي هو حذف الحروف الجارة مع «إن» و«أن»)

المبحث الثالث: قواعد في الحذف والصّفة والموصول

٣١. قاعدة: (قد يُحذف الموصوفُ لدلالة الصّفة عليه)
٣٢. قاعدة: (الحذف من الصّفة أقلُّ منه من الصّلة)
٣٣. قاعدة: (يُحذف العائد من الصّلة لأنّه ضميرٌ مجرورٌ بمثل ما جرَّ به الموصول، والحذف في مثله كثيرٌ)
٣٤. قاعدة: (يُحذف العائد من الصّلة إلى الموصول لأنّه ضميرٌ منصوبٌ بفعل الصّلة وحذفه كثيرٌ)
٣٥. قاعدة: (حقُّ الجملة إذا كانت خبراً أو صفةً أو حالاً أو صلةً أن تشتمل على ضميرٍ ما أُجريت عليه، ويكثر حذفه إذا كان منصوباً أو ضميراً مجروراً فيحذف مع جاره ولا سيّما إذا كان الجار معلوماً لكون متعلّقه الذي في الجملة لا يتعدى إلّا بجارٍ مُعَيَّنٍ)

٣٦. قاعدة: (ضابط الحذف المقيس أن يكون الضمير مجرورًا بحرف جرّ
ليس في موضع رفع، وأن يكون الموصول، أو الموصوف به الموصول، أو المضاف
للموصول قد جرّ بحرفٍ مثل ذلك الحرف لفظاً ومعنى، وأن يكون الفعل الذي
تعلّق به الحرف الذي جرّ الضمير، مثل ذلك الفعل الذي تعلّق به الحرف
السابق)

الفصل الأول: معنى الحذف في اللغة العربية

المبحث الأول: معنى الحذف في اللغة

(حَذَفَ الشَّيْءَ يَحْذِفُهُ حَذْفًا: قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ، وَالْحَجَّامُ يَحْذِفُ الشَّعْرَ، وَالْحَذَافَةُ: مَا حُذِفَ مِنْ شَيْءٍ فَطُرِحَ، وَتَحْذِيفُ الشَّعْرَ تَطْرِيضُهُ وَتَسْوِيتُهُ، وَإِذَا أَخَذْتَ مِنْ نَوَاحِيهِ مَا تُسَوِّيه بِهِ فَقَدْ حَذَفْتَهُ. وَالْحَذْفَةُ الْقِطْعَةُ مِنَ الثَّوبِ، وَقَدْ احْتَذَفَهُ وَحَذَفَ رَأْسَهُ. وَحَذَفَ رَأْسَهُ بِالسَّيْفِ حَذْفًا ضَرْبُهُ فَقَطَعَ مِنْهُ قِطْعَةً. وَالْحَذَفُ: الرَّمْيُ عَنْ جَانِبٍ وَالضَّرْبُ عَنْ جَانِبٍ، تَقُولُ: حَذَفَ يَحْذِفُ حَذْفًا. وَحَذَفَهُ حَذْفًا: ضَرْبُهُ عَنْ جَانِبٍ أَوْ رَمَاهُ عَنْهُ، وَحَذَفَهُ بِالْعَصَا وَبِالسَّيْفِ يَحْذِفُهُ حَذْفًا وَتَحْذِفُهُ: ضَرْبُهُ أَوْ رَمَاهُ بِهَا. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَقَدْ رَأَيْتُ رُعِيانَ الْعَرَبِ يَحْذِفُونَ الْأَرَانِبَ بِعَصِيَّتِهِمْ إِذَا عَدَّتْ وَدَرَمَتْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، فَرُبَّمَا أَصَابَتْ الْعَصَا قَوَائِمَهَا فَيَصِيدُونَهَا وَيَذَبْجُونَهَا.

وَالْحَذَفُ يُسْتَعْمَلُ فِي الرَّمْيِ وَالضَّرْبِ مَعًا. وَيُقَالُ: هُمْ بَيْنَ حَاذِفٍ وَقَاذِفٍ؛ الْحَاذِفُ بِالْعَصَا وَالْقَاذِفُ بِالْحَجَرِ. وَالْحَذَفُ: هِيَ الْعَنَمُ الصِّغَارُ الْحِجَارِيَّةُ، وَقِيلَ: هِيَ صِغَارٌ جُرْدٌ لَيْسَ لَهَا آذَانٌ وَلَا أَذْنَابٌ يُجَاءُ بِهَا مِنْ جُرْشِ الْيَمَنِ. وَالْحَذَفُ قَطْفُ الشَّيْءِ مِنَ الطَّرَفِ كَمَا يُحَذَفُ ذَنْبُ الدَّابَّةِ. وَالْحَذَفُ: ضَرْبٌ مِنَ الْبَطِّ صِغَارٍ، عَلَى التَّشْبِيهِ بِذَلِكَ. وَحَذَفَ الزَّرْعُ: وَرَقَهُ. وَمَا فِي رَحْلِهِ حَذَافَةٌ أَيْ شَيْءٌ مِنْ طَعَامٍ. وَيُقَالُ: أَكَلَ الطَّعَامَ فَمَا تَرَكَ مِنْهُ حَذَافَةً، وَاحْتَمَلَ رَحْلَهُ فَمَا تَرَكَ مِنْهُ حَذَافَةً أَيْ شَيْئًا^(١).

(١). باختصار من: لسان العرب ٩: ٣٩.

المبحث الثاني: معنى الحذف في الاصطلاح

(والحذف: إسقاط الشيء لفظاً ومعنى)

والإضمار: إسقاط الشيء لفظاً لا معنى

والحذف: ما ترك ذكره في اللفظ والنسبة كقولك (أعطيت زيدا)

والإضمار: ما ترك ذكره من اللفظ وهو مُراد بالنسبة^(١).

(والأنسب باصطلاح النحاة وأهل المعاني والبيان أنه إسقاط حركة أو كلمة أكثر أو أقل، وقد يصير به الكلام المساوي موجزاً، وسمّاه أي الحذف ابن جني سجاعة العربية، وهذا المعنى أعم من معنى الصرفيين. في الإتيان وهو أنواع الاقتطاع والاكتفاء والاحتباك ويسمّيه البعض بالحذف المقابلي أيضاً. والرابع الاختزال فالأقتطاع حذف بعض الكلمة، والاكتفاء هو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفى بأحدهما لنكتة، والاحتباك هو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول)^(٢).

(وأما الحذف فمن حذف الشيء قطعه وهو يشعر بالطرح بخلاف الإضمار ولهذا قالوا: (أن) تنصب ظاهرة ومضمرة.

ورد ابن ميمون قول النحاة: إن الفاعل يحذف في باب المصدر وقال الصواب: أن يقال: يضم ولا يحذف لأنه عمدة في الكلام.

وقال ابن جني في خاطرياته: من اتصال الفاعل بالفعل أنك تضمه في لفظ إذا عرفته نحو قم ولا تحذفه كحذف المبتدأ ولهذا لم يجوز عندنا ما ذهب إليه الكسائي في ضربني وضربت قومك^(٣).

(١). الكليات: ٣٨٤.

(٢). كشف اصطلاحات الفنون ١: ٦٣٢.

(٣). البرهان في علوم القرآن ٣: ١٠٣.

الفصل الثاني: قواعد الحذف عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد عامّة في الحذف

١. قاعدة: (الحذف هو الأصل لأجل الإيجاز)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلّ وعلا: (يَكَاذِبُ الْبَرُّ يُخْطِفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [البقرة: ٢٠] قال: (وقوله تعالى: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ) مفعول (شاء) محذوف لدلالة الجواب عليه وذلك شأن فعل المشيئة والإرادة ونحوهما إذا وقع متصلا بما يصلح لأن يدل على مفعوله مثل وقوعه صلة لموصول يحتاج إلى خبر نحو ما شاء الله كان أي ما شاء كونه كان ومثل وقوعه شرطا للو لظهور أن الجواب هو دليل المفعول وكذلك إذا كان في الكلام السابق قبل فعل المشيئة ما يدل على مفعول الفعل نحو قوله تعالى: (سَتَقَرُّنَّكَ فَلَا تَنْسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ) [الأعلى: ٦]، [٧]، قال الشيخ في «دلائل الإعجاز»: إن البلاغة في أن يجاء به كذلك محذوفا وقد يتفق في بعضه أن يكون إظهار المفعول هو الأحسن وذلك نحو قول الشاعر (هو إسحاق الخريمي مولى بني خريم من شعراء عصر الرشيد يرثي أبا الهيثم الحريري حفيده ابن ابن عمارة:

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ ... عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ

وسبب حسنه أنه كأنه بدع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دما فلما كان كذلك كان الأولى أن يصرح بذكره ليقرره في نفس السامع إلخ كلامه وتبعه صاحب «الكشاف» وزاد عليه أنهم لا يحذفون في الشيء المستغرب إذ قال لا يكادون يبرزون المفعول إلا في الشيء المستغرب إلخ وهو مؤول بأن مراده أن عدم الحذف حينئذ يكون كثيرا. وعندي أن الحذف هو الأصل لأجل الإيجاز فالبلغ تارة يستغني بالجواب فيقصد البيان بعد الإبهام وهذا هو الغالب في كلام

العرب، قال طرفة: وإن شئت لم ترقل وإن شئت أرقلت، وتارة يبين بذكر الشرط أساس الإضمار في الجواب نحو البيت وقوله تعالى: (لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَا نَتَّخِذُنَاهُ) [الأنبياء: ١٧] ويحسن ذلك إذا كان في المفعول غرابة فيكون ذكره لا ابتداء تقريره كما في بيت الخريمي والإيجاز حاصل على كل حال لأن فيه حذفاً إما من الأول أو من الثاني. وقد يوهم كلام أئمة المعاني أن المفعول الغريب يجب ذكره وليس كذلك فقد قال الله تعالى: (قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً) [فصلت: ١٤] فإن إنزال الملائكة أمر غريب قال أبو العلاء المعري.

وَإِنْ شِئْتَ فَازْعُمَنَّ مَنْ فَوْقَ ظَهْرِهَا ... عَيْبُكَ وَاسْتَشْهِدْ إِلَهَكَ يَشْهَدُ
فإن زعم ذلك زعم غريب^(١).

٢. قاعدة: (قد يكون الحذف للتعميم)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلّ وعلا: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا [الإسراء: ١] قال: (وأصل الحرام: الأمر الممنوع، لأنه مشتق من الحرم - بفتح فسكون - وهو المنع، وهو يرادف الحرم. فوصف الشيء بالحرام يكون بمعنى أنه ممنوع استعماله استعمالاً يناسبه، نحو حرمت عليكم الميتة [المائدة: ٣] أي أكل الميتة، وقول عنتر:

حَرُمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمْ

أي ممنوع قربانها لأنها زوجة أبيه وذلك مذموم بينهم.

(١). التحرير والتنوير ١: ٣٢١.

ويكون بمعنى الممنوع من أن يعمل فيه عمل ما. ويبين بذكر المتعلق الذي يتعلق به. وقد لا يذكر متعلقه إذا دل عليه العرف، ومنه قولهم (الشَّهْرُ الْحَرَامُ) [البقرة: ١٩٤] أي الحرام فيه القتال في عرفهم. وقد يحذف المتعلق لقصد التكثير، فهو من الحذف للتعميم فيرجع إلى العموم العرفي، ففي نحو البيت الحرام [المائدة: ٢] يراد الممنوع من عدوان المعتدين، وغزو الملوك والفاطحين، وعمل الظلم والسوء فيه^(١).

وعند قوله جلَّ وعلا: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ) [البقرة: ١٤٩] قال: (وحذف متعلق (يكتُمون) الدال على المكتوم عنه للتعميم أي يكتُمون ذلك عن كل أحد ليتأتى نسيانه وإضاعته)^(٢).

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) [البقرة: ٢١١] قال: (وحذف ما بدل به النعمة ليشمل جميع أحوال التبديل من كتم بعضها والإعراض عن بعض وسوء التأويل)^(٣).

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَلَا تُمَسِّكُوهُنَّ ضِرَاراً لِتَعْتَدُوا) [البقرة: ٢٣١] قال: (وقوله: لتعتدوا جر باللام ولم يعطف بالفاء لأن الجر باللام هو أصل التعليل، وحذف مفعول «تعتدوا» ليشمل الاعتداء عليهن وعلى أحكام الله تعالى، فتكون اللام مستعملة في التعليل والعاقبة. والاعتداء على أحكام الله لا يكون

(١). التحرير والتنوير ١٥: ١٢.

(٢). التحرير والتنوير ٢: ٦٧.

(٣). التحرير والتنوير ٢: ٢٩٣.

علة للمسلمين، فنزل منزلة العلة مجازاً في الحصول، تشنيعاً على المخالفين، فحرف اللام مستعمل في حقيقته ومجازه^(١).

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا) [البقرة: ٢٨٢] قال: (وحذف معمول دعوا إما لظهوره من قوله قبله: (وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ) أي إذا ما دعوا إلى الشهادة أي التحمل، وهذا قول قتادة، والربيع بن سليمان، ونقل عن ابن عباس، فالنهي عن الإبابة عند الدعاء إلى الشهادة حاصل بالأولى، ويجوز أن يكون حذف المعمول لقصد العموم، أي إذا ما دعوا للتحمل والأداء معا)^(٢).

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا) [النساء: ١٧١] قال: (والوكيل الحافظ، والمراد هنا حافظ ما في السماوات والأرض، أي الموجودات كلها. وحذف مفعول (كفى) للعموم، أي كفى كل أحد، أي فتوكلوا عليه، ولا تتوكلوا على من تزعمونه ابناً له)^(٣).

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) [الأنعام: ٢٢] قال: (وحذف المفعول الثاني ل تزعمون ليعم كل ما كانوا يزعمونه لهم من الإلهية والنصر والشفاعة أما المفعول الأول فحذف على طريقة حذف عائد الصلة المنصوب)^(٤).

(١). التحرير والتنوير ٢: ٤٢٣.

(٢). التحرير والتنوير ٣: ١١٢.

(٣). التحرير والتنوير ٦: ٥٩.

(٤). التحرير والتنوير ٧: ١٧٥.

وعند قوله جلّ وعلا: (قُلْ يَا قَوْمِ اِعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ) [الأنعام: ١٣٥] قال: (وجملة: إني عامل تعليل لمفاد التسوية من الأمر في قوله: اعملوا أي لا يضرنني تصميمكم على ما أنتم عليه، لكنني مستمر على عملي، أي أني غير تارك لما أنا عليه من الإيمان والدعاء إلى الله. وحذف متعلق: إني عامل للتعميم مع الاختصار) ^(١).

وعند قوله جلّ وعلا: (ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا) [الأعراف: ١٠٣] قال: (وحذف مفعول (ظلموا) لقصد العموم، والمعنى: فظلموا كل من له حق في الانتفاع بالآيات، أي منعوا الناس من التصديق بها وآذوا الذين آمنوا بموسى لما رأوا آياته، كما قال تعالى: (قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ) [الأعراف: ١٢٣، ١٢٤] الآية، وظلموا أنفسهم إذ كابروا ولم يؤمنوا، فكان الظلم بسبب الآيات أي بسبب الاعتراف بها) ^(٢).

وعند قوله جلّ وعلا: (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) [الأعراف: ١٩٩] قال: (وحذف مفعول الأمر لإفادة عموم المأمورين (وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ) [يونس: ٢٥]، أمر الله رسوله بأن يأمر الناس كلهم بكل خير وصلاح فيدخل في هذا العموم المشركون دخولاً أولياً؛ لأنهم سبب الأمر بهذا العموم أي لا يصدنك إعراضهم عن إعادة إرشادهم وهذا كقوله تعالى: (فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ) [النساء: ٦٣]) ^(٣).

(١). التحرير والتنوير ٨: ٩١.

(٢). التحرير والتنوير ٩: ٣٥.

(٣). التحرير والتنوير ٩: ٢٢٨.

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ) [التوبة: ١٢٢] قال: (وحذف مفعول يحذرون للتعميم، أي يحذرون ما يحذر، وهو فعل المحرمات وترك الواجبات) ^(١).

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ) [يونس: ٢٥] قال: (وحذف مفعول يدعوا لقصد التعميم، أي يدعو كل أحد. والدعوة هي: الطلب والتحريض. وهي هنا أوامر التكليف ونواهيه) ^(٢).

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [يونس: ٦٠] قال: (وحذف مفعولا الظن لقصد تعميم ما يصلح له، أي ما ظنهم بحالهم وبجرائهم وبأنفسهم) ^(٣).

٣. قاعدة: (الحذف شائع في العناوين وافتتاح الكلام)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكِرِيَّا) [مريم: ٢] قال: (افتتاح كلام، فيتعين أن ذكر خبر مبتدأ محذوف، مثله شائع الحذف في أمثال هذا من العناوين. والتقدير: هذا ذكر رحمة ربك عبده. وهو بمعنى: اذكر. ويجوز أن يكون ذكر أصله مفعولا مطلقا نائبا عن عامله بمعنى الأمر، أي اذكر ذكرا، ثم حول عن النصب إلى الرفع للدلالة على

(١). التحرير والتنوير ١١ : ٦٢.

(٢). التحرير والتنوير ١١ : ١٤٥.

(٣). التحرير والتنوير ١١ : ٢١٠.

الثبت كما حول في قوله: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) وقد تقدم في [سورة الفاتحة: ٢]. ويرجحه عطف (وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ) [مريم: ١٦] ونظائره^(١).

٤. قاعدة: (تقديم المفعول يُشعرُ بالحذف)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ. ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَاسْلُكُوهُ) [الحاقة: ٣١. ٣٢] قال: (وتقديم الجحيم على عامله لتعجيل المساءة مع الرعاية على الفاصلة وكذلك تقديم في سلسلة على عامله).

واقتران فعل (فَاسْلُكُوهُ) بالفاء إما لتأكيد الفاء التي اقترنت بفعل فغلوه، وإما للإيدان بأن الفعل منزل منزلة جزاء شرط محذوف، وهذا الحذف يشعر به تقديم المفعول غالباً كأنه قيل: مهما فعلتم به شيئاً فاسلكوه في سلسلة، أو مهما يكن شيء فاسلكوه.

والمقصود تأكيد وقوع ذلك والحث على عدم التفريط في الفعل وأنه لا يرجى له تخفيف، ونظيره قوله تعالى: (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ. وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ. وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ) [المدثر: ٣ - ٥]، وتقدم عند قوله تعالى: (قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا) في سورة [يونس: ٥٨] ^(٢).

(١). التحرير والتنوير ١٦ : ٦١.

(٢). التحرير والتنوير ٢٩ : ١٣٨.

٥. قاعدة: (قد يُحذفُ الرابطةُ بينَ الجملةِ لِأَنَّ (منَ) الشرطيةَ عامَّةً فيكونُ الرابطةُ العمومُ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) [البقرة: ٦٢] قال: (وقوله تعالى: مَنْ آمَنَ يجوزُ أَنْ تكونَ (منَ) شرطاً في موضعِ المبتدأ ويكونُ فلهُم أَجْرُهُمْ جوابُ الشرط، والشرطُ معَ الجوابِ خبرٌ إن، فيكونُ المعنى إن الذين آمنوا من يؤمن بالله منهم فله أجره وحذفُ الرابطةِ بينَ الجملةِ وبينَ اسمِ (إن) لِأَنَّ (منَ) الشرطيةَ عامةٌ فكانَ الرابطةُ العمومُ الذي شملَ المبتدأ أعني اسمَ (إن) ويكونُ معنى الكلامِ على الاستقبالِ لوقوعِ الفعلِ الماضي في حيزِ الشرطِ أي من يؤمن منهم بالله ويعملُ صالحاً فله أجره ويكونُ المقصودُ منه فتحُ بابِ الإنابةِ لهم بعد أن قرعوا بالقوارعِ السالفة) ^(١).

٦. قاعدة: (حذفُ المضافِ مَعَ مَا يَدُلُّ عَلَى تَعْيِينِ الْوَقْتِ شَائِعٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَانَ) [البقرة: ١٠٢] قال: (والمراد بالملك هنا مدة الملك أو سبب الملك بقرينة أن التلاوة لا تتعلق بنفس الملك وحذفُ المضافِ معَ ما يدلُّ على تعيينِ الوقتِ شائعٌ في كلامِ العربِ كقولهم وقعَ هذا في حياةِ رسولِ الله أو في خلافةِ عمر بن الخطاب وقول حميد بن ثور:

(١). التحرير والتنوير ١: ٥٣٨.

وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ ... مُعَارَ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَيٍّ خَتَمًا
يريد أزمان مغار ابن همام. وكذلك حذف المضاف إذا أريد به الحوادث أو
الأسباب كما تقول: تكلم فلان على خلافة عمر أو هذا كتاب في ملك
العباسيين، وذلك أن الاسم إذا اشتهر بصفة أو قصة صح إطلاقه وإرادة تلك
الصفة أو القصة بحيث لو ظهرت لكانت مضافة إلى الاسم، قال النابغة:
وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ
أراد متاعب ليل؛ لأن الليل قد اشتهر عند أهل الغرام بأنه وقت الشوق
والأرق (١).

٧. قاعدة: (حذف حرف النفي بعد لام التعليل، ظاهرة ومقدرة، كثير في الكلام)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (قُلْ إِنَّ الْهُدَى
هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ) [آل عمران: ٧٣]
قال: (فتقدير الكلام لأن لا يوتى أحد مثل ما أوتيتم وحذف حرف النفي بعد
لام التعليل، ظاهرة ومقدرة، كثير في الكلام، ومنه قوله تعالى: (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ
تَضِلُّوا) [النساء: ١٧٦]، أي لئلا تضلوا.

والمعنى: أن قصدهم من هذا الكلام تثبيت أنفسهم على ملازمة دين
اليهودية، لأن اليهود لا يجوزون نسخ أحكام الله، ويتوهمون أن النسخ يقتضي
البداء (٢).

(١). التحرير والتنوير ١: ٦٢٩.

(٢). التحرير والتنوير ٣: ٢٨١.

وعند قوله تعالى: (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا) [النساء: ١٧٦] قال: (امتنان، وأن تضلوا تعليل للبيان) حذفت منه اللام، وحذف الجار مع (أن) شائع. والمقصود التعليل بنفي الضلال لا لوقوعه لأن البيان يناهز التضليل، فحذفت لا النافية، وحذفها موجود في مواقع من كلامهم إذا اتضح المعنى، كما ورد مع فعل القسم في نحو:

فآلينا عليها أن تباعا أي أن لا تباع، وقوله:

آليت حب العراق الدهر أطعمه وهذا كقول عمرو بن كلثوم:

نَزَلْتُمْ مَنَزِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا ... فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتُمُونَا

أي أن لا تشتمونا بالبخل، وهذا تأويل الكوفيين، وتأول البصريون الآية والبيت ونظائرها على تقدير مضاف يدل عليه السياق هو المفعول لأجله، أي كراهة أن تضلوا، وبذلك قدرها في «الكشاف»^(١).

وعند قوله تعالى: (وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَينِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ) [الأعراف: ٢٠] قال: (والاستثناء في قوله: (إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَينِ) استثناء من علل، أي ما نهاكما لعله ومرض إلا لغرض أن تكونا ملكين، فتعين تقدير لام التعليل قبل (أن) وحذف حروف الجر الداخلة على (أن) مطرد في كلام العرب عند أمن اللبس.

وكوئهما ملكين أو خالدين علة للنهي: أي كونكما ملكين هو باعث النهي، إلا أنه باعث باعتبار نفي حصوله لا باعتبار حصوله، أي هو علة في الجملة، ولذلك تأوله سيبويه والزمخشري بتقدير: كراهة أن تكونا. وهو تقدير معنى لا تقدير إعراب، كما تقدم في سورة الأنعام، وقيل حذفت (لا) بعد (أن) وحذفها موجود، وبذلك تأول الكوفيون^(٢).

(١). التحرير والتنوير ٦: ٦٧.

(٢). التحرير والتنوير ٨: ٥٩.

وعند قوله سبحانه: (لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ) [التوبة: ٤٤] قال: (والاستئذان يعدى بـ(في)، فقوله: أن يجاهدوا في محل جر بـ(في) المحذوفة، وحذف الجار مع أن مطرد شائع) ^(١).
وعند قوله سبحانه: (قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ) [الزمر: ٦٤] قال: (وفغير الله منصوب بـ أعبد الذي هو متعلق بـ تأمروني على حذف حرف الجر مع (أن) وحذف حرف الجر مع (أن) كثير فقوله: أعبد على تقدير: أن أعبد فلما حذف الجار المتعلق بـ تأمروني حذفت (أن) التي كانت متصلة به، كما حذفت في قول طرفة:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي
وهذا استعمال جائز عند أبي الحسن الأخفش وابن مالك ونحاة الأندلس.
والجمهور يمنعونه ويجعلون قوله: أعبد هو المستفهم عنه، وفعل تأمروني اعتراضاً أو حالاً، والتقدير: أأعبد غير الله حال كونكم تأمروني بذلك، ومنه قولهم في المثل: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، وفي الحديث: «وَتُعِينُ الرَّجُلَ عَلَى دَابَّتِهِ فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ تَحْمِلُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ» ^(٢).

(١). التحرير والتنوير ١٠: ٢١١.

(٢). التحرير والتنوير ٢٤: ٥٦.

٨. قاعدة: (حذف القول كثير في القرآن إذا دلت عليه قرينة الكلام)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنْجَانَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ) [الأنعام: ٦٣] قال: (وجملة (لئن أنجانا) في محل نصب بقول محذوف، أي قائلين. وحذف القول كثير في القرآن إذا دلت عليه قرينة الكلام. واللام في لئن الموطئة للقسم، واللام في لنكونن لام جواب القسم. وجيء بضمير الجمع إما لأن المقصود حكاية اجتماعهم على الدعاء بحيث يدعو كل واحد عن نفسه وعن رفاقه. وإما أريد التعبير عن الجمع باعتبار التوزيع مثل: ركب القوم خيلهم، وإنما ركب كل واحد فرسا^(١)).

وعند قوله سبحانه: (وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ) [الأنعام: ٩٣] قال: (وجملة: أخرجوا أنفسكم مقول لقول محذوف. وحذف القول في مثله شائع، والقول على هذا من جانب الله تعالى. والتقدير: نقول لهم: أخرجوا أنفسكم والأنفس بمعنى الذوات)^(٢).

وعند قوله سبحانه: (أَهْؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ) [الأعراف: ٤٩] قال: (وجملة: ادخلوا الجنة قيل مقول قول محذوف اختصارا لدلالة السياق عليه، وحذف القول في مثله كثير ولا سيما إذا كان المقول جملة إنشائية، والتقدير: قال لهم الله ادخلوا الجنة فكذب الله قسمكم وخيب ظنكم، وهذا كله من كلام أصحاب الأعراف، والأظهر أن يكون الأمر في قوله: ادخلوا الجنة للدعاء لأن المشار إليهم بهؤلاء هم أناس من أهل الجنة، لأن ذلك الحين قد استقر فيه أهل الجنة في الجنة وأهل

(١). التحرير والتنوير ٧: ٢٨١.

(٢). التحرير والتنوير ٧: ٣٧٩.

النار في النار، كما تقتضيه الآيات السابقة من قوله: (وَنَادُوا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) إِلَى قوله: (الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) [الأعراف: ٤٦، ٤٧] فلذلك يتعين جعل الأمر للدعاء كما في قول المعري:

ابقَ فِي نِعْمَةٍ بَقَاءِ الدَّهْوَرِ ... نَافِذَا لِحُكْمٍ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ

وإذ قد كان الدخول حاصلًا فالدعاء به لإرادة الدوام كما يقول الداعي على الخارج: اخرج غير مأسوف عليك، ومنه قوله تعالى: (وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ) [يوسف: ٩٩] ^(١).

وعند قوله سبحانه: (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ) [الأنبياء: ٩٢] قال: (واتفقت القراءات المشهورة على رفع أمتكم. والأظهر أن الجملة محكية بقول محذوف يدل عليه السياق. وحذف القول في مثله شائع في القرآن.

والخطاب للأنبياء المذكورين في الآيات السابقة. والوجه حينئذ أن يكون القول المحذوف مصوغا في صيغة اسم الفاعل منصوبا على الحال. والتقدير: قائلين لهم إن هذه أمتكم إلى آخره. والمقول محكي بالمعنى، أي قائلين لكل واحد من رسلنا وأنبيائنا المذكورين ما تضمنته جملة إن هذه أمتكم) ^(٢).

(١). التحرير والتنوير ٨: ١٤٧.

(٢). التحرير والتنوير ١٧: ١٣٩.

٩. قاعدة: (حذف المضاف مع «بعد» المضافة إلى اسم المتحدث عنه

شائع في كلام العرب)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ) [البقرة: ٥١] قال: (وقوله: (مِنْ بَعْدِهِ) أي بعد مغيبه وتقدير المضاف مع بعد المضاف إلى اسم المتحدث عنه شائع في كلام العرب لظهوره بحسب المقام، وإذا لم يكن ما يعنيه من المقام فالأكثر أنه يراد به بعد الموت، كما في قوله تعالى: (قُلْتُمْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا) [غافر: ٣٤] وقوله: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَكِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ) [البقرة: ٢٤٦] ^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ) [الأعراف: ١٤٨] قال: (وحذف المضاف مع «بعد» المضافة إلى اسم المتحدث عنه شائع في كلام العرب) ^(٢).

١٠. قاعدة: (حذف الجار من المتعلق الذي هو في رتبة المفعول الثاني

شائع في ثلاثة أفعال: اختار، واستغفر وأمر)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا) [الأعراف: ١٥٥] قال: (وقوله: (سَبْعِينَ رَجُلًا) بدل من (قَوْمَهُ) بدل بعض من كل، وقيل إنما نصب قومه على حذف حرف الجر، والتقدير: اختار من قومه، قالوا وحذف الجار من المتعلق الذي هو في رتبة

(١). التحرير والتنوير ١: ٥٠٠.

(٢). التحرير والتنوير ٩: ١٠٩.

المفعول الثاني شائع في ثلاثة أفعال: اختار، واستغفر وأمر، ومنه أمرتك الخير وعلى هذا يكون قوله: سبعين مفعولا أول. وأيا ما كان فبناء نظم الكلام على ذكر القوم ابتداء دون الاختصار على سبعين رجلا اقتضاه حال الإيجاز في الحكاية، وهو من مقاصد القرآن^(١).

١١. قاعدة: (حذف المخصوص في أفعال المدح والذم شائع)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحبي وابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ) [آل عمران: ١٢] قال السمين الحلبي: (المخصوص بالذم محذوف أي: بئس المهاد جهنم. والحذف للمخصوص يدل على صحة مذهب سيوييه من أنه مبتدأ والجملة قبله خبره، ولو كان كما قال غيره مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس لما حُذف، ثانياً للإيجاز بحذف سائر الجملة)^(٢).

وعند قوله سبحانه: (أُولَٰئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعَمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ) [آل عمران: ١٣٦] قال ابن عاشور: (وقوله: ونعم أجر العاملين تذييل لإنشاء مدح الجزاء. والمخصوص بالمدح محذوف تقديره هو)^(٣).

(١). التحرير والتنوير ٩: ١٢٣.

(٢). الدر المصون ٣: ٤٣.

(٣). التحرير والتنوير ٤: ٩٥.

وعند قوله سبحانه: (وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ) [آل عمران: ١٧٣] قال: (والمخصوص بالمدح محذوف لتقدم دليله) ^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلًا) [طه: ١٠١] قال: (والمخصوص بالذم محذوف لدلالة لفظ وزرا عليه. والتقدير: وساء لهم حملا وزرهم، وحذف المخصوص في أفعال المدح والذم شائع كقوله تعالى: (وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ) [ص: ٣٠] أي سليمان هو الأواب) ^(٢).

وعند قوله سبحانه: (وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ) [الصافات: ٧٥] قال: (والمخصوص بالمدح محذوف، أي فلنعم المجيبون نحن. وضمير المتكلم المشارك مستعمل في التعظيم كما هو معلوم. وتأكيده الخبر وتأكيده ما فرع عليه بلام القسم لتحقيق الأمرين تحذيرا للمشركين بعد تنزيلهم منزلة من ينكر أن نوحا دعا فاستجيب له) ^(٣).

١٢. قاعدة: (حذف الفاء مع إضمار القول مُطَرَّدٌ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي فعند قوله جلّ وعلا: (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ) [آل عمران: ١٠٦] قال: (قوله: (أَكْفَرْتُمْ) هذه الجملة في محل نصبٍ بقولٍ مضمّر، وذلك القول المضمّر مع فاءٍ مضمرةٍ أيضاً هو جوابُ أمّا، وحذفُ الفاءِ مع القول مُطَرَّدٌ، وذلك أنَّ القولَ يُضمّر كثيراً كقوله تعالى: (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ

(١). التحرير والتنوير ٤: ١٧٠.

(٢). التحرير والتنوير ١٦: ٣٠٣.

(٣). التحرير والتنوير ٢٣: ١٣٠.

عَلَيْهِمْ مِّنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) [الرعد: ٢٣-٢٤] (والذين اتخذوا مِن دُونِهِ
أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا) [الزمر: ٣] (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ
وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) [البقرة: ١٢٧]، وَأَمَّا حَذْفُهَا دُونَ إِضْمَارِ الْقَوْلِ فَلَا
يَجُوزُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ ... وَلَكِنَّ سِيرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

أي: فَلَا قِتَالَ وَقَالَ صَاحِبُ «أَسْرَارِ التَّنْزِيلِ»: «بَلْ قَدْ اعْتَرِضَ عَلَى النِّحَاةِ
فِي قَوْلِهِمْ: لَمَّا حُذِفَ يُقَالُ حُذِفَ الْفَاءُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ
تَكُنْ آيَاتِي تَتْلَى عَلَيْهِمْ) [الْجَاثِيَةُ: ٣١] فَحَذَفَ يُقَالُ وَلَمْ يَحْذَفِ الْفَاءُ، فَلَمَّا
بَطَلَ هَذَا تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ فِي قَوْلِهِ: (فَلْدُوفُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ)
فَوْقَ ذَلِكَ جَوَابًا لَهُ، وَلَقَوْلِهِ: (أَكْفَرْتُمْ)، وَمِنْ نَظْمِ الْعَرَبِ إِذَا ذَكَرُوا حَرْفًا يَقْتَضِي
جَوَابًا لَهُ أَنْ يَكْتَفُوا عَنْ جَوَابِهِ حَتَّى يَذْكُرُوا حَرْفًا آخَرَ يَقْتَضِي جَوَابًا، ثُمَّ يَجْعَلُونَ
لَهُ جَوَابًا وَاحِدًا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا
خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) [البقرة: ٣٨]، فَقَوْلُهُ: (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) جَوَابٌ
لِلشَّرْطَيْنِ مَعًا، وَلَيْسَ أَفْلَمَ جَوَابَ أَمَّا، بَلِ الْفَاءُ عَاطِفَةٌ عَلَى مُقَدَّرٍ، وَالتَّقْدِيرُ:
أَأَهْمَلْتُكُمْ فَلَمْ أَتْلُ عَلَيْكُمْ آيَاتِي.

قَالَ الشَّيْخُ: وَهُوَ كَلَامٌ أَدِيبٍ لَا كَلَامٌ نُحْوِي، أَمَّا قَوْلُهُ: قَدْ اعْتَرِضَ عَلَى
النِّحَاةِ فَيَكْفِي فِي بُطْلَانِ هَذَا الِاعْتِرَاضِ أَنَّهُ اعْتِرَاضٌ عَلَى جَمِيعِ النِّحَاةِ، لِأَنَّهُ مَا
مِنْ نُحْوِي إِلَّا وَيَخْرُجُ الْآيَةُ عَلَى إِضْمَارٍ فَيُقَالُ لَهُمْ: أَكْفَرْتُمْ، وَقَالُوا: هَذَا هُوَ فَحْوَى
الْخُطَابِ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ شَيْءٌ مُقَدَّرٌ لَا يَسْتَغْنِي الْمَعْنَى عَنْهُ، فَالْقَوْلُ
بِخِلَافِهِ مُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ فَلَا التَّفَاتَ إِلَيْهِ.

فَأَمَّا مَا اعْتَرَضَ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي) وَأَنَّهُ قَدَّرُوهُ:
فَيُقَالُ لَهُمْ: أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي، فَحَذَفَ «فَيُقَالُ» وَلَمْ يَحْذَفِ الْفَاءُ فَدَلَّ عَلَى بُطْلَانِ
هَذِهِ التَّقْدِيرِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلِ هَذِهِ الْفَاءُ الَّتِي بَعْدَ الْهَمْزَةِ فِي أَفْلَمَ «لَيْسَتْ فَاءٌ»

فيقال التي هي جوابٌ أمّا حتى يُقَالَ حَذَفَ يقال وبقيت الفاء، بل الفاء التي هي جواب أمّا، ويقال بعدها محذوف^(١).

١٣. قاعدة: (صِيغَةُ الْمَفَاعَلَةِ حُصُولُ فِعْلٍ مُتَمَاثِلٍ مِنْ جَانِبَيْنِ لَا سِيَّمَا إِذَا لَمْ يُذَكَّرِ الْمُتَعَلِّقُ فِي اللَّفْظِ لِقَصْدِ الْإِيْجَازِ الْبَدِيعِ لِقَصْدِ إِعْظَامِ الْمُتَعَلِّقِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلّ وعلا: (وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ) [البقرة: ٥١] قال: (وقراءة الجمهور وواعدنا بألف بعد الواو على صيغة المفاعلة المقتضية حصول الوعد من جانبين الوعد والموعود والمفاعلة على غير بابها لمجرد التأكيد على حد سافر وعافاه الله، وعالج المريض وقاتله الله، فتكون مجازا في التحقيق لأن المفاعلة تقتضي تكرر الفعل من فاعلين فإذا أخرجت عن بابها بقي التكرار فقط من غير نظر للفاعل ثم أريد من التكرار لازمه وهو المبالغة والتحقق فتكون بمنزلة التوكيد اللفظي. والأشهر أن المواعدة لما كان غالب أحوالها حصول الوعد من الجانبين شاع استعمال صيغتها في مطلق الوعد وقد شاع استعمالها أيضا في خصوص التواعد بالملاقة كما وقع في حديث الهجرة «وَوَاعَدَاهُ غَارَ ثَوْرٍ»، وقول الشاعر:

فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتِي مَالِكٍ ... أَوْ الرُّبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا

واستعملت هنا لأن المناجاة والتكلم يقتضي القرب فهو بمنزلة اللقاء على سبيل الاستعارة ولذلك استغنى عن ذكر الموعود به لظهوره من صيغة المواعدة.

(١). الدر المصون ٣: ٣٤.

وقيل المفاعلة على بابها بتقدير أن الله وعد موسى أن يعطيه الشريعة وأمره بالحضور للمناجاة فوعد موسى ربه أن يمتثل لذلك، فكان الوعد حاصلًا من الطرفين وذلك كاف في تصحيح المفاعلة بقطع النظر عن اختلاف الموعد به، وذلك لا ينافي المفاعلة لأن مبنى صيغة المفاعلة حصول فعل متماثل من جانبيين لا سيما إذا لم يذكر المتعلق في اللفظ كما هنا لقصد الإيجاز البديع لقصد إعظام المتعلق من الجانبين، ولك أن تقول سوغ حذفه علم المخاطبين به فإن هذا الكلام مسوق للتذكير لا للإخبار والتذكير يكتفى فيه بأقل إشارة فاستوى الحذف والذكر فرجح الإيجاز وإن كان الغالب اتحاده^(١).

١٤. قاعدة: (قد ينتصب الكلام لأنه متعلق بمحذوف لازم الحذف

لكثرة الاستعمال)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَمِنُوا خَيْرًا) [النساء: ١٧٠] قال: (وانتصب خيرا على تعلقه بمحذوف لازم الحذف في كلامهم لكثرة الاستعمال، فجرى مجرى الأمثال، وذلك فيما دل على الأمر والنهي من الكلام نحو (انتهوا خَيْرًا لَكُمْ) [النساء: ١٧١]، ووراءك أوسع لك، أي تأخر، وحسبك خيرا لك، وقول عمر بن أبي ربيعة:

فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتِي مَالِكٍ ... أَوْ الرُّبَى بَيْنَهُمَا. أَسْهَلَا

فنصبه مما لم يختلف فيه عن العرب، واتفق عليه أئمة النحو، وإنما اختلفوا في المحذوف: فجعله الخليل وسيبويه فعلاً أمراً مدلولاً عليه من سياق الكلام،

(١). التحرير والتنوير ١: ٤٩٧.

تقديره: ايت أو اقصد، قالوا: لأنك لما قلت له: انته، أو افعل، أو حسبك، فأنت تحمله على شيء آخر أفضل له. وقال الفراء من الكوفيين: هو في مثله صفة مصدر محذوف، وهو لا يتأتى فيما كان منتصبا بعد نهي، ولا فيما كان منتصبا بعد غير متصرف، نحو: وراءك وحسبك.

وقال الكسائي والكوفيون: نصب بكان محذوفة مع خبرها، والتقدير: يكن خيرا. وعندني: أنه منصوب على الحال من المصدر الذي تضمنه الفعل، وحده، أو مع حرف النهي، والتقدير: فأمنوا حال كون الإيمان خيرا، وحسبك حال كون الاكتفاء خيرا، ولا تفعل كذا حال كون الانتهاء خيرا. وعود الحال إلى مصدر الفعل في مثله كعود الضمير إليه في قوله: (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) [المائدة: ٨]، لا سيما وقد جرى هذا مجرى الأمثال، وشأن الأمثال قوة الإيجاز. وقد قال بذلك بعض الكوفيين وأبو البقاء^(١).

١٥. قاعدة: ((إِنْ) الْمُخَفَّفَةُ مِنْ (إِنَّ) اسْمُهَا ضَمِيرُ شَأْنٍ مُلْتَزِمُ الحذفِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لِغَافِلِينَ) [يونس: ٢٩] قال: (وجملة: إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لِغَافِلِينَ جواب للقسم. (وإِنْ) مخففة من (إِنَّ)). واسمها ضمير شأن ملتزم الحذف. وجملة: كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لِغَافِلِينَ مفسرة لضمير الشأن. واللام فارقة بين (إِنْ) المؤكدة المخففة و (إِنْ) النافية^(٢).

(١). التحرير والتنوير ٦: ٤٩.

(٢). التحرير والتنوير ١١: ١٥٣.

١٦. قاعدة: ((إِذْ) اسمُ زَمَانٍ مَاضٍ مَنصُوبٌ عَلَى المَفْعُولِيَّةِ لِلفِعْلِ مَحذُوفٍ شَائِعِ الحَذْفِ فِي أَمْثَالِهِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ) [إبراهيم: ٣٥] قال: ((وَإِذَا) اسمُ زمانٍ ماضٍ منصوب على المفعولية لفعل محذوف شائع الحذف في أمثاله، تقديره: واذكر إذ قال إبراهيم، زيادة في التعجيب من شأن المشركين الذي مر في قوله: ألم تر إلى الذين بدلوا نعمت الله كفراً، فموقع العبرة من الحاليين واحد) ^(١).

١٧. قاعدة: ((يَوْمَ) قد يأتي مَفْعُولاً بِهِ لِلفِعْلِ شَائِعِ الحَذْفِ فِي ابْتِدَاءِ العِبَرِ الْقُرْآنِيَّةِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ فَمَنْ أُوِّيَ كِتَابُهُ يَمِينُهُ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا) [الإسراء: ٧١] قال: (ولا يحسن لفظ (يوم) للتعليق بما قبله من قوله: (وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) [الإسراء: ٧٠]، على أن يكون تخلصاً من ذكر التفضيل إلى ذكر اليوم الذي تظهر فيه فوائد التفضيل، فترجح أنه ابتداء مستأنف استئنافاً ابتدائياً، ففتحة (يوم) إما فتحة إعراب على أنه مفعول به لفعل شائع الحذف في ابتداء العبر القرآنية، وهو فعل «اذكر»، فيكون يوم هنا اسم زمان مفعولاً للفعل المقدر وليس ظرفاً) ^(٢).

(١). التحرير والتنوير ١٣: ٢٣٨.

(٢). التحرير والتنوير ١٥: ١٦٧.

١٨. قاعدة: (حذف خبر (إنّ) إذا دلّ عليه دليلٌ واردٌ في الكلام)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) [المائدة: ٦٩] قال: (والوجه عندي أن المراد بالذين آمنوا أصحاب الوصف المعروف بالإيمان واشتهر به المسلمون، ولا يكون إلا بالقلب واللسان لأن هذا الكلام وعد بجزاء الله تعالى، فهو راجع إلى علم الله، والله يعلم المؤمن الحق والمتظاهر بالإيمان نفاقاً).

فالذي أراه أن يجعل خبر (إن) محذوفاً. وحذف خبر (إن) وارد في الكلام الفصيح غير قليل، كما ذكر سيبويه في «كتابه». وقد دل على الخبر ما ذكر بعده من قوله: (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) إلخ. ويكون قوله: والذين هادوا عطف جملة على جملة، فيجعل الذين هادوا مبتدأ، ولذلك حق رفع ما عطف عليه، وهو والصابئون. وهذا أولى من جعل والصابئون مبدأ الجملة وتقدير خبر له، أي والصابئون كذلك، كما ذهب إليه الأكثرون لأن ذلك يفضي إلى اختلاف المتعاطفات في الحكم وتشبيتها مع إمكان التفصي عن ذلك، ويكون قوله: من آمن بالله مبتدأ ثانياً، وتكون (من) موصولة، والرباط للجملة بالتي قبلها محذوفاً، أي من آمن منهم، وجملة (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) خبرا عن (من) الموصولة، واقتراها بالفاء لأن الموصول شبيه بالشرط. وذلك كثير في الكلام، كقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ) [البروج: ١٠] الآية، ووجود الفاء فيه يعين كونه خبرا عن (من) الموصولة وليس خبر (إن)، على عكس قول ضابي بن الحارث:

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَبَّارٌ بِهَا لَعَرِيبٌ

فإن وجود لام الابتداء في قوله: «لغريب» عين أنه خبر (إن) وتقدير خبر عن قبار، فلا ينظر به قوله تعالى: والصائبون^(١).

وعند قوله سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ) [فصلت: ٤١] قال: (وموقع إن موقع فاء التعليل. وخبر إن محذوف دل عليه سياق الكلام.

والأحسن أن يكون تقديره بما تدل عليه جملة الحال من جلالة الذكر ونفاسته، فيكون التقدير: خسروا الدنيا والآخرة، أو سفهوا أنفسهم أو نحو ذلك مما تذهب إليه نفس السامع البليغ، ففي هذا الحذف توفير للمعاني وإيجاز في اللفظ يقوم مقام عدة جمل، وحذف خبر إن إذا دل عليه دليل وارد في الكلام. وأجازه سيبويه في باب ما يحسن السكوت عليه من هذه الأحرف الخمسة، وتبعه الجمهور، وخالفه الفراء فشرطه بتكرار إن. ومن الحذف قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) الآية في سورة الحج [٢٥]، وأنشد سيبويه:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا

إذ روي بنصب (رواجعا) على الحال فلم يذكر خبر (ليت).

وذكر أن العرب يقولون: «إن مالا وإن ولدا» أي إن لهم، وقول الأعشى:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا

أي أن لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها مرتحلا، إذ ليس بقية البيت وهو قوله:

وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا

ما يصح وقوعه خبرا عن (إن) الأولى. وقال جميل:

وَقَالُوا نَرَاهَا يَا جَمِيلُ تَنْكَرْتُ ... وَغَيْرَهَا الْوَاشِي فُقُلْتُ لَعَلَّهَا

(١). التحرير والتنوير ٦: ٢٦٩.

وقال الجاحظ في «البيان» في باب من الكلام المحذوف عن الحسن: أن المهاجرين قالوا: «يا رسول الله إن الأنصار آوونا ونصرونا، قال النبي صلى الله عليه وسلم: تعرفون ذلك لهم، قالوا: نعم، قال: «فإن ذلك» ليس في الحديث غير هذا يريد فإن ذلك شكر ومكافأة اهـ. وفي المقامة الثالثة والأربعين «حسبك يا شيخ فقد عرفت فنك، واستبنت أنك» أي أنك أبو زيد. وقد مثّل في «شرح التسهيل» لحذف خبر (إن) بهذه الآية (١).

١٩. قاعدة: ((أن) المفيدة مصدراً منصوباً على نزع الخافض، وهو (من) التي يتعدى بها فعل المنع، وهذا الحذف مطرد مع (أن))

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلّ وعلا: (وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ) [الإسراء: ٥٩] قال: (والتعريف في بالآيات على كلا الوجهين للعهد، أي المعهودة من اقتراحهم كقولهم: (لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعاً)، [الإسراء: ٩٠]، (وَقَالُوا لَوْلَا أُوَيِّ مِثْلَ مَا أُوَيِّ مُوسَى) [القصص: ٤٨]، (وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ) [الأنعام: ١٢٤] على أحد التأويلين.

و (أن) الأولى مفيدة مصدراً منصوباً على نزع الخافض، وهو (من) التي يتعدى بها فعل المنع، وهذا الحذف مطرد مع (أن).
و (أن) الثانية مصدرها فاعل منعنا على الاستثناء المفرغ (٢).

(١). التحرير والتنوير ٢٤: ٣٠٧.

(٢). التحرير والتنوير ١٥: ١٤٣.

٢٠. قاعدة (حذف مفعول المشيئة حذف شائع لإغناء ما بعده عنه)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلّ وعلا: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ) [البقرة: ٢٠] قال: (وقوله تعالى: ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم مفعول (شاء) محذوف لدلالة الجواب عليه وذلك شأن فعل المشيئة والإرادة ونحوهما إذا وقع متصلا بما يصلح لأن يدل على مفعوله مثل وقوعه صلة لموصول يحتاج إلى خبر نحو ما شاء الله كان أي ما شاء كونه كان ومثل وقوعه شرطا للو لظهور أن الجواب هو دليل المفعول وكذلك إذا كان في الكلام السابق قبل فعل المشيئة ما يدل على مفعول الفعل نحو قوله تعالى: (سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ) [الأعلى: ٦، ٧] قال الشيخ في «دلائل الإعجاز»: إن البلاغة في أن يجاء به كذلك محذوفا وقد يتفق في بعضه أن يكون إظهار المفعول هو الأحسن وذلك نحو قول الشاعر هو إسحاق الخريمي مولى بني خريم من شعراء عصر الرشيد يرثي أبا

الهيذام الخريمي حفيده ابن ابن عمارة.

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ ... عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ

وسبب حسنه أنه كأنه بدع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دما فلما كان كذلك كان الأولى أن يصرح بذكره ليقرره في نفس السامع إلخ كلامه وتبعه صاحب «الكشاف» وزاد عليه أنهم لا يحذفون في الشيء المستغرب إذ قال لا يكادون يبرزون المفعول إلا في الشيء المستغرب إلخ وهو مؤول بأن مراده أن عدم الحذف حينئذ يكون كثيرا. وعندني أن الحذف هو الأصل لأجل الإيجاز فالبلغ تارة يستغني بالجواب فيقصد البيان بعد الإبهام وهذا هو الغالب في كلام العرب، قال طرفة: وإن شئت لم ترقل وإن شئت أرقلت، وتارة يبين بذكر الشرط أساس الإضمار في الجواب نحو البيت وقوله تعالى: (لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا

لَا تُخَذِّنَا» [الأنبياء: ١٧] ويحسن ذلك إذا كان في المفعول غرابة فيكون ذكره لا ابتداء تقريره كما في بيت الخريمي والإيجاز حاصل على كل حال لأن فيه حذفاً إما من الأول أو من الثاني. وقد يوهم كلام أئمة المعاني أن المفعول الغريب يجب ذكره وليس كذلك فقد قال الله تعالى: (قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً) [فصلت: ١٤] فإن إنزال الملائكة أمر غريب قال أبو العلاء المعري.

وَإِنْ شِئْتَ فَازْعُمُ أَنْ مَنْ فَوْقَ ظَهْرِهَا ... عَيْدُكَ وَاسْتَشْهِدْ إِيَّاهُ يَشْهَدُ
فإن زعم ذلك زعم غريب (١).

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ) [البقرة: ٢٢٠] قال: (وحذف مفعول المشيئة لإغناء ما بعده عنه، وهذا حذف شائع في مفعول المشيئة فلا يكادون يذكرونه) (٢).

٢١. قاعدة: (الحذف جائز في مفعولي (ظن))

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي وابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيٍّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ) [البقرة: ٧٨] قال قال السمين الحلبي: (إن «نافية» بمعنى ما، وإذا كانت نافية فالمشهور أنها لا تعمل عمل «ما» الحجازية، وأجاز بعضهم ذلك ونسبه لسيبويه.

(١). التحرير والتنوير ١: ٣٢١.

(٢). التحرير والتنوير ٢: ٣٥٨.

فَقَوْلُهُ هُمْ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، لَا اسْمَ إِنَّ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَعْمَلْ عَلَى الْمَشْهُورِ،
وَأَلَّا لِلْإِسْتِثْنَاءِ الْمَفْرُغِ، وَيُظَنُّ، وَنَفْيِ مَحَلِّ الرِّفْعِ خَبَرًا لِقَوْلِهِ: هُمْ، وَحَذَفَ مَفْعُولِي
الظَّنِّ لِلْعِلْمِ بِهِمَا، أَوْ اقْتِصَارًا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافٍ (١).
وَعِنْدَ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا: (وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ
تَزْعُمُونَ) [القصص: ٦٢] قَالَ: (وَمَفْعُولَا تَزْعُمُونَ مُحذَوَفَانِ دَلَّ عَلَيْهِمَا شُرَكَائِي
الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَيْ تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَائِي، وَهَذَا الْحَذْفُ اخْتِصَارٌ وَهُوَ جَائِزٌ فِي
مَفْعُولِي (ظَنٍّ) (٢).

٢٢. قاعدة: (يُحَذَفُ خَبَرُ (لَا) كَثِيرًا)

هَذِهِ الْقَاعِدَةُ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ ابْنِ عَاشُورٍ، فَعِنْدَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: (لَا رَيْبَ فِيهِ
هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) [البقرة: ٢] قَالَ: (وَيَكُونُ خَبَرُ (لَا) مُحذَوْفًا لظهوره أي لا ريب
موجود، وحذف الخبر مستعمل كثيرا في أمثاله نحو: قالوا لا ضير [الشعراء: ٥٠]
وقول العرب لا بأس، وقول سعد بن مالك:
مَنْ صَدَّ عَن نِّيرَانِهَا ... فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ
أي لا بقاء في ذلك، وهو استعمال مجازي فيكون الوقف على قوله: لا
ريب وفي «الكشاف» أن نافعاً وعاصماً وقفوا على قوله: ريب (٣).

(١). باختصار من الدر المصون ١: ٤٤٨.

(٢). التحرير والتنوير ٢٠: ١٥٦.

(٣). التحرير والتنوير ١: ٢٢٣.

٢٣. قاعدة: ((لولا) حرف امتناع لوجود، والخبر عن المبتدأ الواقع بعد (لولا) واجب الحذف)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي وابن عاشور، فعند قوله جلّ وعلا: (ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ) [البقرة: ٦٤] قال السمين الحلبي: ((لولا)) هذه حرف امتناع لوجود، والظاهر أنها بسيطة، وقال أبو البقاء: «هي مركبة من لو و لا، ولو قبل التركيب يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، ولا للنفي، والامتناع نفي في المعنى، وقد دخل النفي ب لا على أحد امتناعي لو، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً، فمن هنا صار معنى لولا هذه يمتنع بها الشيء لوجود غيره، وهذا تكلف ما لا فائدة فيه، وتكون لولا أيضاً حرف تخضيض فتختص بالأفعال ولولا هذه تختص بالمبتدأ، ولا يجوز أن يليها الأفعال، فإن ورد ما ظاهره ذلك أول. والمرفوع بعدها مبتدأ خلافاً للكسائي حيث رفعه بفعل مضمر، وللغراء حيث قال: مرفوع بنفس لولا، وخبره واجب الحذف للدلالة عليه وسدّ شيء مسدّه وهو جوابها، والتقدير: ولولا فضل الله كائن أو حاصل، ولا يجوز أن يثبت إلا في ضرورة شعر.

وبعضهم فصل فقال: إن كان خبر ما بعدها كوناً مطلقاً فالحذف واجب، وعليه جاء التنزيل وأكثر الكلام، وإن كان كوناً مقيداً فلا يخلو: إمّا أن يدل عليه دليل أو لا، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره، نحو قوله عليه السلام: «لولا قومك حديثو عهد بكفر».

وإن دلّ عليه دليل جاز الذكر والحذف، نحو: لولا زيد لعلينا، أي شجاع. وقال أبو البقاء: ولزم حذف الخبر للعلم به وطول الكلام، فإن وقعت أن بعدها ظهر الخبر، كقوله: (فلولا أنّه كان من المسبّحين) الصفات: ١٤٣ فالخبر في اللفظ ل أن.

وهذا الذي قاله مُوهَّم، ولا تعلقُ لخبرٍ أنَّ بالخبر المحذوف، ولا يُغني عنه البتة فهو كغيره سواء، والتقدير: فلولا كونه مُسَبَّحاً حاضراً أو موجوداً، فأَيُّ فائدةٍ في ذكره لهذا؟ والخبرُ يجب حَذْفُه في صورٍ أخرى^(١).

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) [القصص: ٤٧] قال ابن عاشور: (ولولا الأولى حرف امتناع لوجود، أي انتفاء جوابها لأجل وجود شرطها وهو حرف يلزم الابتداء فالواقع بعده مبتدأ والخبر عن المبتدأ الواقع بعد لولا واجب الحذف وهو مقدر بكون عام. والمبتدأ هنا هو المصدر المنسبك من أن وفعل تصيبهم والتقدير: لولا إصابتهم بمصيبة، وقد عقب الفعل المسبوك بمصدر بفعل آخر وهو فيقولوا، فوجب أن يدخل هذا الفعل المعطوف في الانسباك بمصدر، وهو معطوف بفاء التعقيب. فهذا المعطوف هو المقصود مثل قوله تعالى أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى [البقرة: ٢٨٢] فالمقصود هو «أن تذكر إحداهما الأخرى»^(٢).

(١) - باختصار من: الدر المصون ١: ٤٠٩.

(٢) - التحرير والتنوير ٢٠: ١٣٥.

المبحث الثاني: أنواع الحذف

٢٤. قاعدة: (من أنواع الحذف: الحذف والإيصال)

الحذف والإيصال (عند أهل العربية عبارة عن حذف الجار وإيصال الفعل أو شبهه إلى المجرور. هكذا يستفاد من بعض حواشي التلخيص) ^(١).
أو هو (حذف حرف الجر لتضمن الفعل معنى فعل متعد) ^(٢).
و(النصب على نزع الخافض أي: الحذف والإيصال) ^(٣).

وهذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ) [البقرة: ٢٣٣] قال: (والاسترضاع أصله طلب إرضاع الطفل، أي طلب أن ترضع الطفل غير أمه، فالسين والتاء في (تسترضعوا) للطلب ومفعوله محذوف، وأصله أن تسترضعوا مراضع لأولادكم، لأن الفعل يعدي بالسين والتاء الدالين على الطلب إلى المفعول المطلوب منه الفعل فلا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، وما بعده يعدي إليه بالحرف وقد يحذف الحرف لكثرة الاستعمال، كما حذف في استرضع واستنجد، فعدي الفعل إلى المجرور على الحذف والإيصال) ^(٤).

وعند قوله سبحانه: (وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّوهُم بِآذِنِهِ) [آل عمران: ١٥٢] قال: (وصدق الوعد: تحقيقه والوفاء به، لأن معنى الصدق مطابقة الخبر للواقع، وقد عدي صدق هنا إلى مفعولين، وحقه أن لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد. قال الزمخشري في قوله تعالى في سورة الأحزاب [٢٣]: (مِنْ

(١). كشف اصطلاحات الفنون ١: ٦٤٠.

(٢). بدائع الفوائد: ٢٣٠.

(٣). النحو الوافي لعباس حسن ٢: ٦٠٦.

(٤). التحرير والتنوير ٢: ٤٣٩.

الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ، يقال: صدقني أخوك وكذبني إذا قال لك الصدق والكذب، وأما المثل (صدقني سن بكره) فمعناه صدقني في سن بكره بطرح الجار وإيصال الفعل. فنصب وعده هنا على الحذف والإيصال، وأصل الكلام صدقكم في وعده، أو على تضمين صدق معنى أعطى^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ وَإِنْ يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ) [الأنعام: ٢٦] قال: (والنأي: البعد. وهو قاصر لا يتعدى إلى مفعول إلا بحرف جر، وما ورد متعدياً بنفسه فذلك على طريق الحذف والإيصال في الضرورة)^(٢).

وعند قوله سبحانه: (قَالَ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْغِيكُمْ إِلَهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ) [الأعراف: ١٤٠] قال: (وفعله يتعدى إلى مفعول واحد، ومفعوله هو (غير الله)؛ لأنه هو الذي ينكر موسى أن يكون يغييه لقومه.

وتعديته إلى ضمير المخاطبين على طريقة الحذف والإيصال، وأصل الكلام: أبغي لكم، و(إلهًا) تمييز ل(غير))^(٣).

وعند قوله تعالى: (أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا) [الإسراء: ٤٠] قال: (والإصفاء: جعل الشيء صفواً، أي خالصاً، وتعديته أصفى إلى ضمير المخاطبين على طريقة الحذف والإيصال، وأصله: أفأصفى لكم)^(٤).

(١). التحرير والتنوير ٤: ١٢٧.

(٢). التحرير والتنوير ٧: ١٨٣.

(٣). التحرير والتنوير ٩: ٨٤.

(٤). التحرير والتنوير ١٥: ١٠٨.

وعند قوله تعالى: (وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ فَأَنَّى يُبْصِرُونَ) [يس: ٦٦] قال: (والصراط: الطريق الذي يمشى فيه، وتعدية فعل الاستباق إليه على حذف (إلى) بطريقة الحذف والإيصال، قال الشاعر وهو من شواهد الكتاب:

تمرون الديار ولم تعرجوا أراد: تمرون على الديار.

أو على تضمين «استبقوا» معنى ابتدروا، أي ابتدروا الصراط متسابقين، أي مسرعين لما دهمهم رجاء أن يصلوا إلى بيوتهم قبل أن يهلكوا فلم يبصروا الطريق) (١).

وعند قوله تعالى: (فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ) [الصفات: ١٥٧] قال: (فذكر لفظ «كتابكم» إظهار في مقام الإضمار لأن مقتضى الظاهر أن يقال: فأتوا به، أي السلطان المبين فإنه لا يحتمل إلا أن يكون كتابا من عند الله. وإضافة كتاب إلى ضميرهم من إضافة ما فيه معنى المصدر إلى معنى المفعول على طريقة الحذف والإيصال، والتقدير: بكتاب إليكم، لأن ما فيه مادة الكتابة لا يتعدى إلى المكتوب إليه بنفسه بل بواسطة حرف الجر وهو (إلى)) (٢).

وعند قوله جلَّ وعلا: (قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ) [الصفات: ١٠٢] قال: (وحذف المتعلق بفعل تؤمر لظهور تقديره: أي ما تؤمر به. وبقي الفعل كأنه من الأفعال المتعدية، وهذا الحذف يسمى بالحذف والإيصال، كقول عمرو بن معد يكرب

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتُ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ) (٣).

(١). التحرير والتنوير ٢٣: ٥٢.

(٢). التحرير والتنوير ٢٣: ١٨٤.

(٣). التحرير والتنوير ٢٣: ١٥٢.

وعند قوله جلَّ وعلا: (إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ) [الزمر: ٧] قال: (وفعل الرضى يعدي في الغالب بحرف (عن)، فتدخل على اسم عين لكن باعتبار معنى فيها هو موجب الرضى. وقد يعدى بالباء فيدخل غالبا على اسم معنى نحو: رضيت بحكم فلان، ويدخل على اسم ذات باعتبار معنى يدل عليه تمييز بعده نحو: رضيت بالله ربا، أو نحوه مثل: (أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) [التوبة: ٣٨]، أو قرينة مقام كقول قريش في وضع الحجر الأسود: هذا محمد قد رضينا به، أي رضينا به حكما إذ هم قد اتفقوا على تحكيم أول داخل.

ويعدى بنفسه، ولعله يراعى فيه التضمين، أو الحذف والإيصال، فيدخل غالبا على اسم معنى نحو: رضيت بحكم فلان بمعنى: أحببت حكمه. وفي هذه الحالة قد يعدى إلى مفعول ثان بواسطة لام الجر نحو: (وَرَضَيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا) [المائدة: ٣]، أي رضيته لأجلكم وأحببته لكم، أي لأجلكم، أي لمنفعتكم وفائدتكم) ^(١).

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ) [ق: ٧] قال: (ويجوز أن يكون فعिला بمعنى مفعول، أي منبهج به على الحذف والإيصال، أي يسر به الناظر، يقال: بهجه من باب منع، إذا سره، ومنه الابتهاج المسرة) ^(٢).

وعند قوله جلَّ وعلا: (أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ. أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ) [الواقعة: ٦٣-٦٤] قال: (وظاهر قوله: (مَا تَحْرُثُونَ) أنه الأرض إلا أن هذا لا يلائم ضمير تزرعونه فتعين تأويل ما تحرثون بأن يقدر: ما تحرثون له، أي لأجله

(١). التحرير والتنوير ٢٣: ٣٣٨.

(٢). التحرير والتنوير ٢٦: ٢٨٩.

على طريقة الحذف والإيصال، والذي يحرثون لأجله هو النبات، وقد دل على هذا ضمير النصب في أنتم تزرعون له لأنه استفهام في معنى النفي والذي ينفي هو ما ينبت من الحب لا بذره^(١).

وعند قوله جلّ وعلا: (كَأَلَا إِنَّهُ تَذَكُّرٌ. فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ) [المدر: ٥٤. ٥٥] قال: (والضمير الظاهر في ذكره يجوز أن يعود إلى ما عاد إليه ضمير إنه وهو القرآن فيكون على الحذف والإيصال وأصله: ذكر به.

ويجوز أن يعود إلى الله تعالى وإن لم يتقدم لاسمه ذكر في هذه الآيات لأنه مستحضر من المقام على نحو قوله: (إِنَّ هَذِهِ تَذَكُّرٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا) [المزمل: ١٩] ^(٢).

وعند قوله جلّ وعلا: (إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيُكُمْ مَشْكُورًا) [الإنسان: ٢٢] قال: (وعطف على ذلك قوله: (وَكَانَ سَعْيُكُمْ مَشْكُورًا) علاوة على إيناسهم بأن ما أغدق عليهم كان جزاء لهم على ما فعلوا بأن سعيهم الذي كان النعيم جزاء عليه، هو سعي مشكور، أي مشكور ساعيه، فأسند المشكور إلى السعي على طريقة المجاز العقلي مثل قولهم: سيل مفعم.

ولك أن تجعل مشكورا مفعولا حقيقة عقلية لكن على طريقة الحذف والإيصال، أي مشكورا عليه^(٣).

وعند قوله جلّ وعلا: (وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِيتَتْ) [المرسلات: ١١] قال: (ولا خلاف في أن أقتت مشتق من الوقت كما علمت آنفا، وأصل اشتقاق هذا

(١). التحرير والتنوير ٢٧ : ٣٢٠.

(٢). التحرير والتنوير ٢٩ : ٣٣٢.

(٣). التحرير والتنوير ٢٩ : ٤٠١.

الفعل المبني للمجهول أن يكون معناه: جعلت وقتاً، وهو أصل إسناد الفعل إلى مرفوعه، وقد يكون بمعنى: وقت لها وقت على طريقة الحذف والإيصال^(١).

وعند قوله جلّ وعلا: (يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً) [الفجر: ٢٧. ٢٨] قال: (والراضية: التي رضت بما أعطيتها من كرامة وهو كناية عن إعطائها كل ما تطمح إليه.

والمرضية: اسم مفعول وأصله: مرضيا عنها، فوقع فيه الحذف والإيصال فصار نائب فاعل بدون حرف الجر، والمقصود من هذا الوصف زيادة الثناء مع الكناية عن الزيادة في إفاضة الإنعام لأن المرضي عنه يزيد الراضي عنه من الهبات والعطايا فوق ما رضي به هو)^(٢).

٢٥. قاعدة: (من أنواع الحذف: الحذف على شريطة التفسير)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الجرجاني والألوسي وابن عاشور، فقد قال الجرجاني: (اعلم أن ههنا باباً من الإضمار والحذف يسمى "الإضمار على شريطة التفسير"، وذلك مثل قولهم: "أكرمني وأكرمت عبد الله"، أردت: "أكرمني عبد الله، وأكرمت عبد الله"، ثم تركت ذكره في الأول استغناء بذكره في الثاني. فهذا طريق معروف ومذهب ظاهر، وشيء لا يعبأ به، ويظن أنه ليس فيه أكثر مما تريك الأمثلة المذكورة منه، وفيه إذا أنت طلبت الشيء من

(١). التحرير والتنوير ٢٩: ٤٢٥.

(٢). التحرير والتنوير ٣٠: ٣٤٣.

معدنه من دقيق الصنعة ومن جليل الفائدة، ما لا تجده إلا في كلام الفحول)
(١).

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ) [الحجر: ١٩] قال الألوسي: بسطناها، قال الحسن: أخذ الله تعالى طينة فقال لها: انبسطي فانبسطت، وعن قتادة أنه قال: ذكر لنا أن أم القرى مكة ومنها دحيت الأرض وبسطت، وعن ابن عباس أنه قال: بسطناها على وجه الماء، وقيل: يحتمل أن يكون المراد جعلناها ممتدة في الجهات الثلاث الطول والعرض والعمق، والظاهر أن المراد بسطها وتوسعتها ليحصل بها الانتفاع لمن حلها ولا يلزم من ذلك نفي كرويتها لما أن الكرة العظيمة لعظمها ترى كالسطح المستوي، ونسب الأرض على الحذف على شريطة التفسير وهو في مثل ذلك أرجح من الرفع على الابتداء للعطف على الجملة الفعلية أعني قوله تعالى: وَلَقَدْ جَعَلْنَا إِيَّاهُ رَاسِيَةً جَمْعَ رَاسٍ عَلَى مَا قِيلَ (٢).

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ) [المطففين: ٢٦] قال ابن عاشور: (والفاء إما أن تكون فصيحة، والتقدير: إذا علمتم الأوصاف لهذا الرحيق فليتنافس فيه المتنافسون، أو التقدير: وفي ذلك فلتتنافسوا فليتنافس فيه المتنافسون فتكون الجملة في قوة التذييل لأن المقدر هو تنافس المخاطبين، والمصرح به تنافس جميع المتنافسين فهو تعميم بعد تخصيص، وإما أن تكون الفاء فاء جواب لشرط مقدر في الكلام يؤذن به تقديم المجرور؛ لأن تقديم المجرور كثيرا ما يعامل معاملة الشرط، كما روي قول النبي صلى الله عليه وسلم: «كما

(١). دلائل الإعجاز للرجاني ١: ١٦٣.

(٢). روح المعاني ٧: ٢٧٤.

تكونوا يول عليكم» بجزم «تكونوا» و «يول»، فالتقدير: إن علمتم ذلك فليتنافس فيه المتنافسون. وإما أن تكون الفاء تفرعاً على محذوف على طريقة الحذف على شريطة التفسير، والتقدير: وتنافسوا صيغة أمر في ذلك، فليتنافس المتنافسون فيه، ويكون الكلام مؤذناً بتوكيد فعل التنافس لأنه بمنزلة المذكور مرتين، مع إفادة التخصص بتقديم المجرور^(١).

(الحذف الوارد على شريطة التفسير، تقرير هذا أن تحذف جملة من صدر الكلام، ثم يؤتى في آخره بما له تعلق به، فيكون دليلاً عليه، ثم إنه يرد على أوجه ثلاثة، أولها: أن يكون وارداً على وجه الاستفهام، وهذا كقوله تعالى: (أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ) [الزمر: ٢٢] لأن التقدير في الآية أفمن شرح الله صدره كمن جعل قلبه قاسياً، وقد دل عليها بقوله: (فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ).

وثانيها: أن يكون وارداً على جهة النفي والإثبات ومثله قوله تعالى: (لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلْ أُولَئِكَ أَكْبَرُ مِنْ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا) [الحديد: ١٠] لأن تقدير الآية لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ومن أنفق من بعد الفتح وقاتل، وقد دل على هذا المحذوف بقوله: (أُولَئِكَ أَكْبَرُ مِنْ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا).

وثالثها: أن يكون وارداً على غير هذين الوجهين، وهذا كقوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ أُنْفِقُوا إِلَى رَحْمَتِ اللَّهِ) [المؤمنون: ٦٠] فالمعنى في الآية والذين يعطون ما أعطوا من الصدقات وسائر القرب الخالصة لوجه الله تعالى: (وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ) أي خائفة من أن ترد عليهم صدقاتهم فحذف قوله ويخافون أن ترد عليهم هذه النفقات، ودل عليه بقوله: (وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ)

(١). التحرير والتنوير ٣٠: ٢٠٧.

فظاهر الآية أنهم وجلون من الصدقة وليس وجلهم لأجل الصدقة، وإنما وجلهم لأجل خوف الرد المتصل بالصدقة، وعلى هذا المعنى يحمل قول أبي نواس:

سنة العشاق واحدة ... فإذا أحببت فاستكن

فحذف الاستكانة من الأول وذكرها في المصراع الثاني، لأن التقدير، سنة العاشقين واحدة وهي أن يستكينوا ويتضرعوا، فإذا أحببت فاستكن، ونحو هذا ما قال أبو تمام:

يتجنب الآثام ثم يخافها ... فكأنما حسناته آثام

والتقدير فيه أنه يتجنب الآثام فإذا تجنبها فقد أتى بحسنة ثم يخاف أن لا تكون تلك الحسنة مقبولة، فكأنما حسناته آثام. فلم يخف الحسنة لكونها حسنة، وإنما خاف ما يتصل بها من الرد فكأنها مخوفة كما تخاف الآثام، وهذا يأتي على طبق الآية ووفقها، وهذا من بديع الأسرار والمعاني التي فاق بها على نظرائه أبو تمام وابن هانئ، وحكى عن ابن الأثير أنه سئل عن هذا البيت، وقيل كيف تكون حسناته آثاماً، وكيف ينطبق صدر البيت على عجزه فتحير فيه ثم فكر، ونزله على ما ذكرناه^(١).

٢٦. قاعدة: (من أنواع الحذف: الحذف الاقتصاري)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلّ وعلا: (فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) [البقرة: ٧١] قال: (عطفت الفاء جملة فذبحوها على مقدر معلوم وهو فوجدوها أو فظفروا بها أو نحو ذلك، وهذا من إيجاز الحذف الاقتصاري، ولما ناب المعطوف في الموقع عن المعطوف عليه صح أن نقول الفاء

(١). الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ليحيى بن الطائي ٢: ٥٣.

فيه للفصيحة؛ لأنها وقعت موقع جملة محذوفة فيها فاء للفصيحة ولك أن تقول إن فاء الفصيحة ما أفصحت عن مقدر مطلقاً^(١).

وعند قوله جلّ وعلا: (أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ) [العاديات: ٩] قال: (وحذف مفعولا يعلم ولا دليل في اللفظ على تعيين تقديرهما، فيوكل إلى السامع تقدير ما يقتضيه المقام من الوعيد والتهويل، ويسمى هذا الحذف عند النحاة الحذف الاقتصاري، وحذف كلا المفعولين اقتصارا جائز عند جمهور النحاة وهو التحقيق وإن كان سيئويه يمنعه)^(٢).

٢٧. قاعدة: (من أنواع الحذف: الحذف المسمّى بِمُتَابَعَةِ الإِسْتِعْمَالِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلّ وعلا: (صُمُّ بُكْمٌ عُمِيٌّ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ) [البقرة: ١٨] قال: (أخبار لمحذوف على طريقة الحذف المعبر عنه في علم المعاني بمتابعة الاستعمال بعد أن أجرى عليهم التمثيل، والأوصاف إن رجعت للمشركين فهي تشبيه بليغ وهو الظاهر وإن رجعت إلى الأصنام المفهومة من ينطق على أحد الاحتمالين المتقدمين فهي حقيقة وتكون شاهدا على صحة الوصف بالعدم لمن لا يصح اتصافه بالملكة كقولك للحائط: هو أعمى، إلا أن يجاب بأن الأصنام لما فرضها المشركون عقلاء آلهة وأريد إثبات انعدام الإحساس منهم عبر عنها بهذه الأوصاف تهكما بالمشركين ف قيل: صم

(١). التحرير والتنوير ١: ٥٥٦.

(٢). التحرير والتنوير ٣٠: ٥٠٦.

بكم عمي كقول إبراهيم: (يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ) [مريم: ٤٢] (١).

وعند قوله جلّ وعلا: (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ) [آل عمران: ٩٧] قال: (وقوله: مقام إبراهيم أصل المقام أنه مفعول من القيام، والقيام يطلق على المعنى الشائع وهو ضد القعود، ويطلق على خصوص القيام للصلاة والدعاء، فعلى الوجه الثاني فرفع مقام على أنه خبر لضمير محذوف يعود على للذي بيكة، أي هو مقام إبراهيم، أي البيت الذي بيكة. وحذف المسند إليه هنا جاء على الحذف الذي سماه علماء المعاني، التابعين لاصطلاح السكاكي، بالحذف للاستعمال الجاري على تركه، وذلك في الرفع على المدح، أو الذم، أو الترحم، بعد أن يجري على المسند إليه من الأوصاف قبل ذلك ما يبين المراد منه كقول أبي الطمحان القيني:

فَإِنَّ بَنِي لَأَمِ بْنِ عَمْرِوْ أَرْوَمَةً ... سَمَتْ فَوْقَ صَعْبٍ لَا تُثَالِ مَرَاقِبُهُ
نُجُومٌ سَمَاءٍ كُلَّمَا انْقَضَ كَوَكَبٌ ... بَدَا كَوَكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهُ (٢).

وعند قوله جلّ وعلا: (آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا) [النساء: ١١] قال: (ختم هذه الفرائض المتعلقة بالأولاد والوالدين، وهي أصول الفرائض بقوله: آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ الآية، فهما إما مسند إليهما قد ما للاهتمام، وليتمكن الخبر في ذهن السامع إذ يلقي سمعه عند ذكر المسند إليهما بشرائره، وإما أن تجعلهما خبرين عن مبتدأ محذوف هو المسند إليه، على طريقة الحذف المعبر عنه عند علماء المعاني بمتابعة الاستعمال، وذلك عند ما يتقدم حديث عن شيء ثم يراد جمع الخبر عنه كقول الشاعر:

(١). التحرير والتنوير ٢: ١١٣.

(٢). التحرير والتنوير ٤: ١٧.

فَتَى غَيْرُ مَحْجُوبِ الْغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ ... وَلَا مُظْهِرُ الشُّكْوَى إِذَا النَّعْلُ وَزَلَّتْ
بعد قوله:

سَأَشْكُرُ عَمراً إِنْ تَدَانَتْ مَنِيَّتِي ... أَيَادِي لَمْ تُثْنَنَّ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ
أي: المذكورون آباؤكم وأبناؤكم لا شك في ذلك^(١).

وعند قوله جلَّ وعلا: (بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ
لَهُ صَاحِبَةً) [الأنعام: ١٠١] قال: (وقوله: (بَدِيعُ) خبر لمبتدأ ملتزم الحذف في
مثله، وهو من حذف المسند إليه الجاري على متابعة الاستعمال عند ما يتقدم
الحديث عن شيء ثم يعقب بخبر عنه مفرد)^(٢).

وعند قوله جلَّ وعلا: (اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ)
[إبراهيم: ٢] قال: (والتقدير: هو (أي العزيز الحميد) الله الموصوف بالذي له ما
في السماوات الأرض. وهذا الحذف جار على حذف المسند إليه المسمى عند
علماء المعاني تبعا للسكاكي بالحذف لمتابعة الاستعمال، أي استعمال العرب
عند ما يجري ذكر موصوف بصفات أن ينتقلوا من ذلك إلى الإخبار عنه بما هو
أعظم مما تقدم ذكره ليكسب ذلك الانتقال تقريراً للغرض)^(٣).

(١). التحرير والتنوير ٤: ٢٦٢.

(٢). التحرير والتنوير ٧: ٤١٠.

(٣). التحرير والتنوير ١٣: ١٨١.

٢٨. قاعدة: (من أنواع الحذف: الحذفُ المُسمَّى بِالِاكْتِفَاءِ اِكْتِفَاءً بِذِكْرِ الشَّيْءِ عَنْ ذِكْرِ نَظِيرِهِ أَوْ ضِدِّهِ)

هذه القاعدة مستفادة من القيرواني والسيوطي وابن عاشور، فقد قال القيرواني: (والضرب الثاني مما ذكر الرماني وهو قول الله عز وجل: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) [يوسف: ٨٢] يسمونه الاكتفاء، وهو داخل في باب المجاز؛ وفي الشعر القديم والمحدث منه كثير، ي حذفون بعض الكلام لدلالة الباقي على الذهاب: من ذلك قول الله عز وجل: (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى) [الرعد: ٣١] كأنه قال: لكان هذا القرآن. ومثله قولهم: لو رأيت علياً بين الصفين، أي: لرأيت أمراً عظيماً، وإنما كان هذا معدوداً من أنواع البلاغة لأن نفس السامع تتسع في الظن والحساب، وكل معلوم فهو هين؛ لكونه محصوراً، وقال امرؤ القيس:

فلو أنَّها نفسٌ تَمُوتُ سَوِيَّةً ... وَلَكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقُطُ أَنْفُسَا

كأنه قال: لهان الأمر، ولكنها نفس تموت موتات، ونحو هذا، ومن الحذف قول الله عز وجل: (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) [الأنعام: ١٠٦] أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم؟ ومن كلام النبي صلى الله عليه وسلم قوله للمهاجرين وقد شكروا عنده الأنصار: (أليس قد عرفتم ذلك لهم؟) قالوا: بلى، قال (فإن ذلك) يريد فإن ذلك مكافأة لهم. وروى أبو عبيدة أن سفيان الثوري قال: جاء رجل من قريش إلى عمر بن عبد العزيز يكلمه في حاجة له، فجعل يحث بقرابته، فقال عمر: (فإن ذلك) ثم ذكر حاجته، فقال: (لعل ذلك))^(١).

(١). العمدة في محاسن الشعر للقيرواني ١: ٢٥١.

وقال السيوطي: (الاكتفاء وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفى بأحدهما عن الآخر لنكتة، ويختص غالباً بالارتباط العطفى، كقوله: (سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) [النحل: ٨١] أي والبرد وخصص الحر بالذكر لأن الخطاب للعرب وبلادهم حارة والوقاية عندهم من الحر أهم لأنه أشد عندهم من البرد وقيل لأن البرد تقدم ذكر الامتنان بوقايته صريحاً في قوله: (وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا) [النحل: ٨٠]، وفي قوله: (وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكَنَانًا) [النحل: ٨١]، وفي قوله تعالى: (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ) [النحل: ٥]، ومن أمثلة هذا النوع (بِيَدِكَ الْخَيْرُ) [آل عمران: ٢٦] أي والشر وإنما خص الخير بالذكر لأنه مطلوب العباد ومرغوبهم أو لأنه أكثر وجوداً في العالم أو لأن إضافة الشر إلى الله ليس من بابا الآداب كما قال صلى الله عليه وسلم "والشر ليس إليك."

ومنها (وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) [الأنعام: ١٣] أي وما تحرك وخص السكون بالذكر لأنه أغلب الحالين على المخلوق من الحيوان والجماد ولأن كل متحرك يصير إلى السكون.

ومنها: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) [البقرة: ٣] أي والشهادة لأن الإيمان بكل منهما واجب وآثر الغيب لأنه أمدح ولأنه يستلزم الإيمان بالشهادة من غير عكس.

ومنها: (وَرَبُّ الْمَشَارِقِ) [الصافات: ٥] أي والمغرب
ومنها: (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) [البقرة: ٢] أي وللكافرين قاله ابن الأنباري ويؤيده قوله: (هدى للناس)

ومنها: (إِنَّ امْرَأَتَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ) [النساء: ١٧٦] أي ولا والد بدليل أنه أوجب للأخت النصف وإنما يكون ذلك مع فقد الأب لأنه يسقطها^(١).

(١) . الإتيان في علوم القرآن ٣: ٢٠٣.

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ) [سبأ: ٢٣] قال ابن عاشور: (وهذا من الحذف المسمى بالاكْتفاء بذكر الشيء عن ذكر نظيره أو ضده، وحسنه هنا أنه اقتصار على ما يسر المؤمنين الذين لم يتخذوا من دون الله أولياء).

وقد طويت جمل من وراء حتى، والتقدير: إلا لمن أذن له ويومئذ يبقى الناس مرتقبين الإذن لمن يشفع، فرعين من أن لا يؤذن لأحد زمنا ينتهي بوقت زوال الفرع عن قلوبهم حين يؤذن للشافعين بأن يشفعوا، وهو إيجاز حذف^(١).

٢٩. قاعدة: (من أنواع الحذفِ عند النُّحاةِ الحذفُ اقتِصاراً، أي: للاقتِصارِ على نسبةِ فعلِ الظَّنِّ لفاعِلِهِ، والمَقْصُودُ مِنْ هَذَا التَّنْزِيلِ أَنْ تَذْهَبَ نَفْسُ السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ)

هذه القاعدة مستفادة من السبكي والقزويني وابن عاشور، فقد قال السبكي: (ومنها: طرح المفعول، بمعنى استعمال المتعدي لازماً. وهذا القسم هو الذي يسميه النحوي: الحذف اقتصاراً، ويعبر عنه بالحذف لا للدليل. والعبارتان مختلفتان، والتحرير: أنه لا حذف فيه بالكلية. ومنها: جميع باب أسماء الاستفهام، وأسماء الشروط. فإن: كم مالك، يغني عن عشرين، أو ثلاثين. ومن يقيم أكرمه، يغني عن زيد وعمرو، قاله ابن الأثير في الجامع^(٢)).

(١). التحرير والتنوير ٢٢: ١٨٩.

(٢). عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح للسبكي ١: ٥٩٠.

وقال القزويني: (من الحذف اقتصاراً حذف مفعول الفعل المنزلة منزلة اللازم على رأي النحاة والبيانين ووافقهم المغني على أنه لا مفعول له أصلاً وعبرة المغني بعد أن ذكر رأي النحاة: والتحقيق أن يقال أنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسنداً إليه فعل كون عام فيقال: حصل حريق، وتارة يتعلق بالإعلام بإيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوي إذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفاً؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه: (رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ) [البقرة: ٢٥٨]، وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعول فيذكران، وهذا النوع الذي لم يذكر مفعوله قيل له محذوف نحو: (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) [الضحى: ٣]، وحذف المفعول لغرض لفظي كتناسب الفواصل مثل ما ودعك ربك وما قلى وكالإنجاز مثل فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا، أو لغرض معنوي كاحتقاره مثل كتب الله لأغلبن أي الكافرين أو استهجان التصريح به مثل قول عائشة: ما رأيت منه ولا رأى مني أي العورة أو العلم به أو الجهل به أو تعظيمه أو الخوف منه) (١).

وعند قوله جلّ وعلا: (إِذْ جَاءُوكُم مِّنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللّهِ الظُّنُونَا) [الأحزاب: ١٠] قال ابن عاشور: (وحذف مفعولا تظنون بدون وجود دليل يدل على تقديرهما فهو حذف لتنزيل الفعل منزلة اللازم، ويسمى هذا الحذف عند النحاة الحذف اقتصاراً، أي: للاقتصار على نسبة فعل الظن لفاعله، والمقصود من هذا التنزيل أن تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن، وهو حذف مستعمل كثيراً في الكلام الفصيح وعلى جوازه أكثر النحويين ومنه قوله تعالى: (أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ

(١). الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ٢: ١٧٣.

فَهُوَ يَرَى) [النجم: ٣٥]، وقوله: (وَضَنَنْتُمْ ظَنَّنَ السَّوَى) [الفتح: ١٢]، وقول المثل: (من يسمع يخل)، ومنعه سيويه والأخفش^(١).

٣٠. قاعدة: (من أنواع الحذف: الحذف المطرد الذي هو حذف الحروف الجارة مع «إن» و«أن»)

هذه القاعدة مستفادة من الزمخشري وابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) [يونس: ١٠٣] قال الزمخشري: (وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ: يعنى أَنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي بِذَلِكَ، بما ركب في من العقل، وبما أوحى إلى في كتابه. وقيل: معناه إن كنتم في شك من ديني ومما أنا عليه- أثبت عليه أم أتركه وأوافقكم- فلا تحدّثوا أنفسكم بالحال ولا تشكوا في أمري، واقطعوا غنى أطماعكم، واعلموا أني لا أعبد الذين تعبدون من دون الله، ولا أختار الضلالة على الهدى، كقوله قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ. أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَصْلَهُ: بأن أكون، فحذف الجار، وهذا الحذف يحتمل أن يكون من الحذف المطرد الذي هو حذف الحروف الجارة مع «إن» و«أن». وأن يكون من الحذف غير المطرد، وهو قوله: أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فاصدع بما تؤمر^(٢)).

وعند قوله سبحانه: (يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ) [النحل: ٢] قال ابن عاشور: (و (أنه

(١). التحرير والتنوير ٢١: ٢٨١.

(٢). الكشف ٢: ٣٧٤.

لا إله إلا أنا) متعلق ب أنذروا على حذف حرف الجر حذفاً مطرداً مع (أن) .
والتقدير: أنذروا بأنه لا إله إلا أنا. والضمير المنصوب ب (أن) ضمير الشأن.
ولما كان هذا الخبر مسوقاً للذين اتخذوا مع الله آلهة أخرى وكان ذلك ضلالاً
يستحقون عليه العقاب جعل إخبارهم بضد اعتقادهم وتحذيرهم مما هم فيه
إنذاراً^(١).

وعند قوله سبحانه: (أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا) [مريم: ٩١] قال: (وأن دعوا
للرحمن ولداً متعلق بكل من يتفطرن، وتنشق، وتخر، وهو على حذف لام الجر
قبل (أن) المصدرية وهو حذف مطرد)^(٢).

وعند قوله سبحانه: (وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا
أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ) [فصلت: ٢٢] قال: (فالاستتار مستعمل في الإخبار
مجازاً لأن حقيقة الاستتار إخفاء الذوات والذي شهدت به جوارحهم هو اعتقاد
الشرك والأقوال الداعية إليه. وحرف ما نفي بقرينة قوله بعده: ولكن ظننتم أن
الله لا يعلم إلخ، ولا بد من تقدير حرف جر يتعدى به فعل تستترون إلى أن
يشهد وهو محذوف على الطريقة المشهورة في حذف حرف الجر مع (أن) .
وتقديره: بحسب ما يدل عليه الكلام وهو هنا يقدر حرف من، أي ما كنتم
تستترون من شهادة سمعكم وأبصاركم وجلودكم، أي ما كنتم تستترون من تلك
الشهود، وما كنتم تتقون شهادتها، إذ لا تحسبون أن ما أنتم عليه ضائر إذ أنتم
لا تؤمنون بوقوع يوم الحساب)^(٣).

(١) . التحرير والتنوير ١٤ : ١٠٠ .

(٢) . التحرير والتنوير ١٦ : ١٧١ .

(٣) . التحرير والتنوير ٢٤ : ٢٦٩ .

المبحث الثالث: قواعد في الحذف والصِّفة والموصول

٣١. قاعدة: (قد يُحذفُ الموصوفُ لدلالةِ الصِّفةِ عليه)

هذه القاعدة مستفادة من القيرواني والفارسي والزمخشري والباقولي وابن عاشور، فقد قال القيرواني: (قرأ الكسائي وعاصم وحمزة (بِشَهَابٍ قَبَسٍ) على البدل من (شهاب)، وقرأ الباقر (بِشَهَابٍ قَبَسٍ) على الإضافة. قال الفراء: هو بمنزلة قوله: (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ) [يوسف: ١٠٩]، مما يضاف إلى نفسه إذا اختلف أسماء لفظاه. وهذا عند البصريين غلط؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، وإنما يضاف إلى غيره ليخصه أو ليعرفه، فأما قوله تعالى: (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ) فتقديره عندهم: ولدار الساعة الآخرة، ثم حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، ومثله قوله تعالى: (حَبَّ الْحَصِيدِ) [ق: ٩]، إنما معناه: حب النبت الحصيد، ومن كلام العرب: صلاة الأولى ومسجد الجامع، والتقدير فيهما: صلاة الفريضة الأولى، ومسجد اليوم الجامع، وكذا قراءة من قرأ (بِشَهَابٍ قَبَسٍ) إنما معناه: بشهاب نار؛ لأن الشهاب قد يقع على غير النار، فصار هذا من باب: ثوب خز، وخاتم فضة، والمعنى: من خز، ومن فضة، ومن قَبَسٍ) ^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا) [البقرة: ٨٣] قال الفارسي: (قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر، حُسْنًا بضم الحاء والتخفيف. وقرأ حمزة والكسائي حُسْنًا بفتح الحاء والتثنية وقرأ الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي في سورة الأحقاف إحساناً [الآية: ١٥] بألف، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر حُسْنًا خفيفة بغير ألف، قال أبو علي: من قرأ حُسْنًا احتمل قوله وجهين: يجوز أن يكون الحسن لغة في الحسن، كالخل والخل والرشد والرشد، والتَّكَلُّ والتَّكَلُّ، وجاء ذلك في الصفة، كما جاء في الاسم، ألا

(١). النكت في القرآن الكريم للقيرواني: ٣٧٠.

تراهم قالوا: العرب والعرب، وهو صفة يدلّك على ذلك: مررت بقوم عرب أجمعون. فيكون الحسن على هذا صفة، كالحسن ويكون: كالحلو والمرّ، ويجوز أن يكون الحسن مصدرا كالكفر والشكر والشغل، وحذف المضاف معه كأنه: قولاً ذا حسن.

ويجوز أن تجعل القول نفسه الحسن في الاتّساع، وعلى هذا: زورة وعدلة، فأنثوا كما يؤنثون الصفة التي تكون إياها، نحو: ظريفة وشريفة وحسنة، والدليل على أن زورا مصدر، وليس كراكب وركب ما أنشده أحمد بن يحيى: ومشيهنّ بالخبيب مور... كأنهنّ الفتيات الزور

يسألن عن غور وأين الغور والغور منهنّ بعيد جور ومن قال: حسنا جعله صفة، وكان التقدير عنده: وقولوا للناس قولاً حسناً. فحذف الموصوف وحسن ذلك في حسن لأنها ضارعت الصفات التي تقوم مقام الأسماء، نحو الأبرق، والأبطح، وعبد، ألا تراهم يقولون: هذا حسن، ومررت بحسن، ولا يكادون يذكرون معه الموصوف.

ومثل ذلك في حذف الموصوف قوله: (قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا) [البقرة: ١٢٦] أي متاعاً قليلاً. يدلّك على ذلك قوله: (قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ) [النساء: ٧٧]، وقوله: (لَا يَعْزَتُكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ. مَتَاعٌ قَلِيلٌ) [آل عمران: ١٩٧] فحسن هذا، وإن كان قد جرى على الموصوف في قوله: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ [الشعراء: ٥٤] فكذلك يحسن في قوله: (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا). فأما قوله: (ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ) [النمل: ١١] فينبغي أن يكون اسماً، لأنه قد عودل به ما لا يكون إلا اسماً وهو «السوء». وأما قوله: (وَأَمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا) [الكهف: ٨٦] فيمكن أن يكون أمراً ذا حسن، ويمكن أن يكون الحسن مثل الحلو^(١).

(١). الحجة للقاء السبعة للفارسي ٢: ١٢٦.

وعند قوله سبحانه: (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا) [التوبة: ٢٨] قال الزمخشري: (وقرئ: نجس، بكسر النون وسكون الجيم، على تقدير حذف الموصوف، كأنه قيل، إنما المشركون جنس نجس، أو ضرب نجس) ^(١).

وعند قوله سبحانه: (إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْهَا نَصِيرًا) [الإسراء: ٧٥] قال: (والضعف يوصف به، نحو قوله فَأَتَتْهُمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِنَ النَّارِ بمعنى مضاعفا، فكان أصل الكلام: لأذقناك عذابا ضعفا في الحياة، وعذابا ضعفا في الممات، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وهو الضعف. ثم أضيفت الصفة إضافة الموصوف فقيل: ضعف الحياة وضعف الممات، كما لو قيل: لأذقناك أليم الحياة وأليم الممات) ^(٢).

وقال الباقولي: (باب ما جاء في التنزيل وقد حُذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه/ وهو جائز حسن في العربية يعد من جملة الفصاحة والبلاغة. وقد ذكره سيبويه في غير موضع من كتابه. فمن ذلك قوله: (وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ) [البقرة: ٤] والتقدير: وبالدار الآخرة هم يوقنون.

ومن ذلك قوله: (وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ) [البقرة: ١٣٠] أي: في الدار الآخرة.

كما أن قوله: (وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا) [البقرة: ١٣٠] أي: في الدار الدنيا، دليله قوله: (وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَهُوَ وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ) [الأنعام: ٣٢].

(١). الكشف ٢: ٢٦١.

(٢). الكشف ٢: ٦٨٤.

وما جاء في التنزيل من قوله: (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ) [النحل: ٣٠] فهو على تقدير: ولدار الساعة الآخرة، فتكون «الآخرة» صفة للساعة المضمرة، وعليه قراءة ابن عامر في قوله: (لَلدَّارِ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ) [الأنعام: ٣٢] في الأنعام، وليست «الدار» مضافة إلى الآخرة لأن الشيء لا يضاف إلى صفته كما لا يضاف إلى نفسه. وعلى هذا: مسجد الجامع، أي الوقت الجامع وصلاة الأولى، أي: صلاة الساعة الأولى و(دِينُ الْقِيَمَةِ) البينة: ٥، أي: دين الملة القيمة وكذلك (وَحَبَّ الْحَصِيدِ) ق: ٩ أي: حب الزرع الحصيد و (حَقُّ الْيَقِينِ) الواقعة: ٩٥ أي: حق العلم اليقين. فمن قال بخلاف ذا فقد أخطأ.

ومن ذلك قوله تعالى: (آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ) البقرة: ١٣ أي: آمنوا إيماناً مثل إيمان الناس، (قَالُوا أَتُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ) البقرة: ١١٣ أي أنؤمن إيماناً كإيمان السفهاء. فحذف الموصوف وأقيمت الكاف التي هي صفته بمقامه.

وعلى هذا جميع ما جاء في التنزيل من قوله: «كما»، ومثله: «كذلك» في نحو قوله: (كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ) [البقرة: ١١٣] أي قولاً مثل ذلك قال الذين لا يعلمون. ويكون (مِثْلَ قَوْلِهِمْ) بدلاً من الأول وتفسيراً. ومثله: (كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ) [آل عمران: ٤٠]، و: (كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) [آل عمران: ٤٧]، ومثله: (كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ) [مريم: ٩] أي: فعلاً مثل ذلك، وقولاً مثل ذلك^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا) [فصلت: ١٠] قال ابن عاشور: (والرواسي: الثوابت، وهو صفة للجبال لأن الجبال حجارة لا تنتقل بخلاف الرمال والكثبان، وهي كثيرة في بلاد العرب. وحذف

(١). إعراب القرآن للباقولي ١: ٢٨٦.

الموصوف لدلالة الصفة عليه كقوله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ) [الشورى: ٣٢] أي السفن الجواري^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا) [النبا: ١٢] قال: (والمراد بالسبع الشداد: السماوات، فهو من ذكر الصفة وحذف الموصوف للعلم به، كقوله تعالى: (حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ) [الحاقة: ١١]، ولذلك جاء الوصف باسم العدد المؤنث إذ التقدير: سبع سماوات)^(٢).

٣٢. قاعدة: (الحذف من الصفة أقل منه من الصلة)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحبي فعند قوله سبحانه: (بَلْ إِلَٰهَ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ) [الأنعام: ٤١] قال: ((مَا تَدْعُونَ) يجوز في «ما» أربعة أوجه، أظهرها: أنها موصولة بمعنى الذي أي: فتكشف الذي تدعون، والعائد محذوف لاستكمال الشروط أي: تدعونه. الثاني: أنها ظرفية، قال ابن عطية. وعلى هذا فيكون مفعول «يكشف» محذوفاً تقديره: فيكشف العذاب مدة دعائكم أي: ما دُمْتُمْ داعيه قال الشيخ: «وهذا ما لا حاجة إليه مع أنَّ فيه وصلها بمضارع، وهو قليل جداً تقول: لا أُكَلِّمك ما طلعت الشمس ويضعف: ما تطلع الشمس، قلت: قوله بمضارع كان ينبغي أن يقول مثبت؛ لأنه متى كان منفيّاً ب لم كثر وصلها به.

الثالث: أنها نكرة موصوفة ذكره أبو البقاء، والعائد أيضاً محذوف أي: فيكشف شيئاً تدعونه أي: تدعون كشفه، والحذف من الصفة أقل منه من

(١). التحرير والتنوير ٢٤: ٢٤٣.

(٢). التحرير والتنوير ٣٠: ٢٢.

الصلة. الرابع: أنها مصدرية، قال ابن عطية: وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مُصَدْرِيَّةً عَلَى حَذْفٍ فِي الْكَلَامِ قَالَ الزَّجَّاجُ: وَهُوَ مِثْلُ: (وَأَسْأَلَ الْقَرْيَةَ) [يوسف: ٨٢] ^(١).

٣٣. قاعدة: (يُحَذَفُ الْعَائِدُ مِنَ الصِّلَةِ لِأَنَّهُ ضَمِيرٌ مَجْرُورٌ بِمِثْلِ مَا جَرَّ بِهِ الْمَوْصُولُ، وَالْحَذْفُ فِي مِثْلِهِ كَثِيرٌ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ) [الأعراف: ١٠١] قال: (وبما كذبوا موصول وصلته وحذف العائد المجرور على طريقة حذف أمثاله إذا جر الموصول بمثل الحرف المحذوف، ولا يشترط اتحاد متعلقي الحرفين على ما ذهب إليه المحققون منهم الرضي كما في هذه الآية) ^(٢).

وعند قوله سبحانه: (قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ) القصص: ١٧ قال: (والباء للسببية في بما أنعمت علي و(ما) موصولة وحذف العائد من الصلة لأنه ضمير مجرور بمثل ما جر به الموصول، والحذف في مثله كثير. والتقدير: بالذي أنعمت به علي) ^(٣).

(١). باختصار من الدر المصون ٤: ٤٢٨.

(٢). التحرير والتنوير ٩: ٣١.

(٣). التحرير والتنوير ٢٠: ٩٢.

٣٤. قاعدة: (يُحذفُ العائدُ مِنَ الصَّلَةِ إِلَى المَوْصُولِ لِأَنَّهُ ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ الصَّلَةِ وَحذفُهُ كَثِيرٌ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَلَا تَقْتُلُوا
النَفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ) [الإسراء: ٣٣] قال: (وقوله: حرم الله حذف
العائد من الصلة إلى الموصول لأنه ضمير منصوب بفعل الصلة وحذفه كثير.
والتقدير: حرمها الله. وعلق التحريم بعين النفس، والمقصود تحريم قتلها) ^(١).
وعند قوله سبحانه: (قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا
أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ) [القصص: ٦٣] قال:
(وحذف مفعول فعل (أغوينا) الأول وهو العائد من الصلة إلى الموصول لكثرة
حذف أمثاله من كل عائد صلة هو ضمير نصب متصل وناصبه فعل أو وصف
شبيه بالفعل، لأن اسم الموصول مغن عن ذكره ودال عليه فكان حذف العائد
اختصاراً. وذكر مفعول فعل أغوينا هم الثاني اهتماماً بذكره لعدم الاستغناء عنه
في الاستعمال) ^(٢).

وعند قوله سبحانه: (تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنْ
ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ) [الأحزاب: ٥١] قال: (ومفعول عزلت
محذوف عائد إلى من أي التي ابتغيته ممن عزلتهن وهو من حذف العائد
المنصوب) ^(٣).

وعند قوله سبحانه: (وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ
وَالْأَنْعَامِ مَا تَرَكْبُونَ) [الزخرف: ١٢] قال: (وحذف عائد الصلة لأنه متصل

(١). التحرير والتنوير ١٥ : ٩١.

(٢). التحرير والتنوير ٢٠ : ١٥٩.

(٣). التحرير والتنوير ٢٢ : ٧٥.

منصوب، وحذف مثله كثير في الكلام. وإذا قد كان مفعول تركبون هنا مبيناً بالفلك والأنعام كان حق الفعل أن يعدى إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر ب (في)، فغلبت التعدية المباشرة على التعدية بواسطة الحرف لظهور المراد، وحذف العائد بناء على ذلك التغليب^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ) [الزخرف: ٧١] قال: (و) (الأنفس) فاعل تلذ وحذف المفعول لظهوره من المقام.

وقرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم وأبو جعفر ما تشتهيه بهاء ضمير عائد إلى ما الموصولة وكذلك هو مرسوم في مصحف المدينة ومصحف الشام، وقرأه الباقون ما تشتهي

بحذف هاء الضمير، وكذلك رسم في مصحف مكة ومصحف البصرة ومصحف الكوفة. والمروي عن عاصم قارئ الكوفة روايتان: إحداها أخذ بها حفص والأخرى أخذ بها أبو بكر. وحذف العائد المتصل المنصوب بفعل أو وصف من صلة الموصول كثير في الكلام^(٢).

وعند قوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنذِرُوا مُعْرِضُونَ) [الأحقاف: ٣] قال: (وحذف العائد من الصلة لأنه ضمير منصوب ب أنذروا. والتقدير: عما أنذروه معرضون. ويجوز أن تكون ما مصدرية فلا يقدر بعدها ضمير)^(٣).

(١). التحرير والتنوير ٢٥: ١٧٣.

(٢). التحرير والتنوير ٢٥: ٢٥٦.

(٣). التحرير والتنوير ٢٦: ٨.

٣٥. قاعدة: (حَقُّ الْجُمْلَةِ إِذَا كَانَتْ خَبَرًا أَوْ صِفَةً أَوْ حَالًا أَوْ صِلَةً أَنْ تَشْتَمِلَ عَلَى ضَمِيرٍ مَا أُجْرِيَتْ عَلَيْهِ، وَيَكْثُرُ حَذْفُهُ إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا أَوْ ضَمِيرًا مَجْرُورًا فَيُحَذَفُ مَعَ جَارِهِ وَلَا سِيمَا إِذَا كَانَ الْجَارُ مَعْلُومًا لِكَوْنِ مُتَعَلِّقِهِ الَّذِي فِي الْجُمْلَةِ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا بِجَارٍ مُعَيَّنٍ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ) [البقرة: ٤٨] قال: (وجملة: (لَا تَجْزِي نَفْسٌ) صفة ليوما وكان حق الجملة إذا كانت خبرا أو صفة أو حالا أو صلة أن تشتمل على ضمير ما أجريت عليه، ويكثر حذفه إذا كان منصوبا أو ضميرا مجرورا فيحذف مع جاره ولا سيما إذا كان الجار معلوما لكون متعلقه الذي في الجملة لا يتعدى إلا بجار معين كما هنا تقديره فيه وإنما جاز حذفه لأن المحذوف فيه متعين من الكلام وقد يحذف لقرينة كما في حذف ضمير الموصول إذا جر بما جر به الموصول. ونظير هذا الحذف قول العريان الجرمي من جرم طيء:

فَقُلْتُ هَذَا لَا وَالَّذِي حَجَّ حَاتِمٌ ... أَخُونُكَ عَهْدًا إِنِّي غَيْرُ حَوَّانٍ
تقديره حج حاتم إليه^(١).

وعند قوله جلَّ وعلا: (لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا) [البقرة: ٢٦٤] قال: (أوقع موقعاً بديعاً من نظم الكلام تنهال به معان كثيرة فهو بموقعه كان صالحاً لأن يكون حالا من الذي ينفق ماله رثاء الناس فيكون مندرجا في الحالة المشبهة، وإجراء ضمير كسبوا ضمير جمع لتأويل الذي ينفق بالجماعة، وصالحاً لأن يكون حالا من مثل صفوان باعتبار أنه مثل على نحو ما جوز في قوله تعالى: (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ) [البقرة: ١٩] إذ تقديره فيه كمثل ذوي صيب

(١). التحرير والتنوير ١: ٤٨٥.

فلذلك جاء ضميره بصيغة الجمع رعيًا للمعنى وإن كان لفظ المعاد مفردًا، وصالحًا لأن يجعل استينافاً بيانياً؛ لأن الكلام الذي قبله يثير سؤال سائل عن مغبة أمر المشبه، وصالحاً لأن يجعل تذيلاً وفذلكة لضرب المثل فهو عود عن بدء قوله: (لَا تُبْطِلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى) [البقرة: ٢٦٤] إلى آخر الكلام. وصالحاً لأن يجعل حالاً من صفوان أي لا يقدرّون على شيء مما كسبوا منه، وحذف عائد الصلة؛ لأنه ضمير مجرور بما جر به اسم الموصول. ومعنى لا يقدرّون لا يستطيعون أن يسترجعوه ولا انتفعوا بثوابه فلم يبق لهم منه شيء^(١).

٣٦. قاعدة: (ضابط الحذف المقيس أن يكون الضمير مجزوراً بحرف جرّ ليس في موضع رفع، وأن يكون الموصول، أو الموصوف به الموصول، أو المضاف للموصول قد جرّ بحرفٍ مثل ذلك الحرف لفظاً ومعنى، وأن يكون الفعل الذي تعلّق به الحرف الذي جرّ الضمير، مثل ذلك الفعل الذي تعلّق به الحرف السابق)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان فعند قوله سبحانه: (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ) [البقرة: ١٧] قال: (وفي العائد على الذين وجهان على هذا التأويل. أحدهما: أن يكون حذف وأصله لهم، أي كمثل الذي استوقد لهم المستوقد نارا وإن لم تكن فيه شروط الحذف المقيس، فيكون مثل قول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ مَا عَاجَلْتُ لَيْنَ فُؤَادِهَا ... فَقَسَا اسْتَلَيْنُ بِهِ لَلَّانَ الْجَنْدُلُ

(١). التحرير والتنوير ٣: ٤٩.

يريد ما عالجته به، فحذف حرف الجر والضمير، وإن لم يكن فيه شروط الحذف المقيس، وهي المذكورة في مبسوطات كتب النحو، وضابطها أن يكون الضمير مجروراً بحرف جر ليس في موضع رفع، وأن يكون الموصول، أو الموصوف به الموصول، أو المضاف للموصول قد جر بحرف مثل ذلك الحرف لفظاً ومعنى، وأن يكون الفعل الذي تعلق به الحرف الذي جر الضمير، مثل ذلك الفعل الذي تعلق به الحرف السابق^(١).

(١). البحر المحيط ١: ١٢٦.

الخاتمة:

أهم نتائج البحث:

١. ذكرتُ معنى الحذف في اللغة وأن حذف الشيء يحذفه حذفاً: قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ، والحِذْفُ القِطْعَةُ مِنَ الثَّوبِ، والحذف: الرَّمْيُ عَنْ جَانِبٍ والضربُ عَنْ جَانِبٍ، والحذفُ يُسْتَعْمَلُ فِي الرمي والضربِ معاً. وَيُقَالُ: هُمْ بَيْنَ حَاذِفٍ وَقَاذِفٍ.
 ٢. وبينت معنى الحذف في الاصطلاح وأنه: إسقاط الشيء لفظاً ومعنى، والإضمار: إسقاط الشيء لفظاً لا معنى، أو هو إسقاط حركة أو كلمة أكثر أو أقل.
 ٣. ثم انتقلتُ إلى ذكر القواعد التي تتعلق بالحذف عند المفسرين وقسمتُ هذه القواعد إلى ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: قواعد عامّة في الحذف
المبحث الثاني: أنواع الحذف
المبحث الثالث: قواعد في الحذف والصّفة والموصول
وقد وصلت القواعد التي استخرجتها من كلام المفسرين إلى ست وثلاثين قاعدة.
- وظهر في ذلك الترابط بين علم اللغة العربية وعلم التفسير، فعلى قدر المعرفة باللغة تكون المعرفة بالتفسير لكلام الله سبحانه وتعالى، سبحانه لا علم لنا إلا ما علّمنا إنَّك أنت العليم الحكيم.

أهم التوصيات:

١. دراسة موضوع الحذف عند علماء اللغة عامةً، وعند أحد اللغويين.
 ٢. دراسة الحذف وأنواعه عند المفسرين عامةً، أو عند أحد المفسرين.
 ٣. دراسة الاختلافات بين العلماء التي يكون سببها علوم اللغة العربية.
- وصلَّى الله وسلَّم وبارك على سيِّدنا محمَّد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، والحمد لله ربِّ العالمين.

المصادر والمراجع

القرآن وعلومه:

- . معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاشي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة الأولى.
- . مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة ١٣٨١ هـ.
- . تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- . معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتور هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- . جامع البيان في تفسير القرآن للطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠)، تحقيق: مكتب التحقيق بدار هجر، دار هجر، الطبعة الأولى.
- . معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- . إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م).
- . الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي

القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

. التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

. درج الدرر في تفسير الآي والسور، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، تحقيق: وليد بن أحمد بن صالح الحسّين، إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، سنة الطبع: ١٤٠٧هـ.

. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية، بيروت، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠ هـ.

. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد

السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)،
شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣هـ)، الناشر: جائزة دبي
الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

. إعراب القرآن للأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي
الطيحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)،
(مهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض)، الطبعة الأولى، ١٤١هـ -
١٩٩٥م.

. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي
الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار
إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.

. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمداني (المتوفى:
٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة
المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد
بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس
الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

. تُحْفَةُ الْأَقْرَانِ فِي مَا قُرِئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ، أحمد بن يوسف بن
مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ)، كنوز
أشبيلية - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٨٢هـ-٢٠٠٧م.

. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطبعة ١٤٢٠هـ.

. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

. اللغة العربية وعلومها:

. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي
البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي،
دار ومكتبة الهلال.

. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف
بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،
بيروت.

. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى:
٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى،
١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

. رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني
المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى:
٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ -
٢٠٠٠ م.

. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)،
تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.

. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري
الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين،
بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو
الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام
النشر: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

. الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت)، دار الفكر (دمشق)، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

. نتائج الفكر في التَّحْوِ للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢م.

. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (المتوفى: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م. - أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجليل، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبلي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.

. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦ هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٩٨ م.

. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١ هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥ م.

. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.

. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩ هـ)، تحقيق: د فخر

الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.

. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، دار الدعوة.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة	٣
٢	الفصل الأول: الحذف في اللغة العربية	٨
٣	المبحث الأول: معنى الحذف في اللغة	٨
٤	المبحث الثاني: معنى الحذف في الاصطلاح	٩
٥	الفصل الثاني: قواعد الحذف عند المفسرين	١٠
٦	المبحث الأول: قواعد عامة في الحذف	١٠
٧	١. قاعدة: (الحذف هو الأصل لأجل الإيجاز)	١٠
٨	٢. قاعدة: (قد يكون الحذف للتعميم)	١١
٩	٣. قاعدة: (الحذف شائع في العناوين وافتتاح الكلام)	١٥
١٠	٤. قاعدة: (تقديم المفعول يشعر بالحذف)	١٦
١١	٥. قاعدة: (قد يحذف الرابط بين الجملة لأن (من) الشرطية عامة فيكون الرابط العموم)	١٧
١٢	٦. قاعدة: (حذف المضاف مع ما يدل على تعيين الوقت شائع في كلام العرب)	١٧
١٣	٧. قاعدة: (حذف حرف النفي بعد لام التعليل، ظاهرة ومقدرة، كثير في الكلام)	١٨
١٤	٨. قاعدة: (حذف القول كثير في القرآن إذا دلت عليه قرينة الكلام)	٢١
١٥	٩. قاعدة: (حذف المضاف مع «بعد» المضافة إلى اسم المتحدث عنه شائع في كلام	٢٣

	العَرَبِ)	
٢٣	١٠. قاعدة: (حَذَفُ الْجَارِ مِنَ الْمُتَعَلِّقِ الَّذِي هُوَ فِي رُبْنَةِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي شَائِعٌ فِي ثَلَاثَةِ أَفْعَالٍ: اخْتَارَ، وَاسْتَغْفَرَ وَأَمَرَ)	١٦
٢٤	١١. قاعدة: (حَذَفُ الْمَخْصُوصِ فِي أَفْعَالِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ شَائِعٌ)	١٧
٢٥	١٢. قاعدة: (حَذَفُ الْفَاءِ مَعَ إِضْمَارِ الْقَوْلِ مُطَرَّدٌ)	١٨
٢٧	١٣. قاعدة: (صِغَةُ الْمُفَاعَلَةِ حُصُولُ فِعْلٍ مُتَمَاثِلٍ مِنْ جَانِبَيْنِ لَا سِيَّمَا إِذَا لَمْ يُذَكَّرِ الْمُتَعَلِّقُ فِي اللَّفْظِ لِقَصْدِ الْإِيْجَازِ الْبَدِيعِ لِقَصْدِ إِعْظَامِ الْمُتَعَلِّقِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ)	١٩
٢٨	١٤. قاعدة: (قَدْ يَنْتَسِبُ الْكَلَامُ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ لَازِمِ الْحَذْفِ لِكثَرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ)	٢٠
٢٩	١٥. قاعدة: ((إِنَّ) الْمُخَفَّفَةُ مِنْ (إِنَّ) اسْمُهَا ضَمِيرٌ شَأْنٌ مُلْتَزِمُ الْحَذْفِ)	٢١
٣٠	١٦. قاعدة: ((إِذْ) اسْمُ زَمَانٍ مَاضٍ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ لِفِعْلِ مُحذُوفٍ شَائِعِ الْحَذْفِ فِي أَمْثَالِهِ)	٢٢
٣٠	١٧. قاعدة: ((يَوْمَ) قَدْ يَأْتِي مَفْعُولاً بِهِ لِفِعْلِ شَائِعِ الْحَذْفِ فِي ابْتِدَاءِ الْعِبَرِ الْقُرْآنِيَّةِ)	٢٣
٣١	١٨. قاعدة: (حَذَفُ حَبَرِ (إِنَّ) إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ وَارِدٌ فِي الْكَلَامِ)	٢٤
٣٣	١٩. قاعدة: ((أَنْ) الْمَفِيدَةُ مُصَدِّراً مَنْصُوباً عَلَى	٢٥

	نزع الخافض، وهو (من) التي يتعدى بها فعل المنع، وهذا الحذف مُطَرَّدٌ مَعَ (أَنَّ)	
٢٦	٢٠. قاعدة (حَذَفُ مَفْعُولِ الْمَشِيئَةِ حَذْفٌ شَائِعٌ لِإِغْنَاءِ مَا بَعْدَهُ عَنْهُ)	٣٤
٢٧	٢١. قاعدة: (الحذف جَائِزٌ فِي مَفْعُولِي (ظَنَّ))	٣٥
٢٨	٢٢. قاعدة: (يُحَذَفُ خَبَرُ (لَا) كَثِيرًا)	٣٦
٢٩	٢٣. قاعدة: ((لَوْلَا) حَرَفُ امْتِنَاعٍ لَوْجُودٍ، وَالْخَبَرُ عَنِ الْمُبْتَدَأِ الْوَاقِعِ بَعْدَ (لَوْلَا) وَاجِبُ الْحَذْفِ)	٣٧
٣٠	المبحث الثاني: أنواع الحذف	٣٩
٣١	٢٤. قاعدة: (مِنْ أَنْوَاعِ الْحَذْفِ: الحذف والإيصال)	٣٩
٣٢	٢٥. قاعدة: (مِنْ أَنْوَاعِ الْحَذْفِ: الْحَذْفُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ)	٤٤
٣٣	٢٦. قاعدة: (مِنْ أَنْوَاعِ الْحَذْفِ: الحذف الاقتصاري)	٤٧
٣٤	٢٧. قاعدة: (مِنْ أَنْوَاعِ الْحَذْفِ: الحذف المسمّى بِمُتَابَعَةِ الْإِسْتِعْمَالِ)	٤٨
٣٥	٢٨. قاعدة: (مِنْ أَنْوَاعِ الْحَذْفِ: الْحَذْفُ الْمُسَمَّى بِالْإِكْتِفَاءِ اكْتِفَاءً بِذِكْرِ الشَّيْءِ عَنْ ذِكْرِ نَظِيرِهِ أَوْ ضِدِّهِ)	٥١
٣٦	٢٩. قاعدة: (مِنْ أَنْوَاعِ الْحَذْفِ عِنْدَ النُّحَاةِ الْحَذْفُ اقْتِصَارًا، أَيْ: لِلْإِقْتِصَارِ عَلَى نِسْبَةِ فِعْلِ الظَّنِّ لِفَاعِلِهِ، وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا التَّنْزِيلِ أَنْ تَذْهَبَ نَفْسُ	٥٣

	السَّامِعُ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ	
٥٥	٣٠. قاعدة: (من أنواع الحذف: الحذف المطرّد الذي هو حذف الحروف الجارة مع «إن» و«أن»)	٣٧
٥٧	المبحث الثالث: قواعد في الحذف والصفة والموصول	٣٨
٥٧	٣١. قاعدة: (قد يُحذف الموصوف لدلالة الصفة عليه)	٣٩
٦١	٣٢. قاعدة: (الحذف من الصفة أقل منه من الصلة)	٤٠
٦٢	٣٣. قاعدة: (يُحذف العائد من الصلة لأنّه ضمير مجرورٌ يمثّل ما جرّ به الموصول، والحذف في مثله كثير)	٤١
٦٣	٣٤. قاعدة: (يُحذف العائد من الصلة إلى الموصول لأنّه ضمير منصوبٌ بفعل الصلة وحذفه كثير)	٤٢
٦٤	٣٥. قاعدة: (حقّ الجملة إذا كانت خبراً أو صفةً أو حالاً أو صلةً أن تشتمل على ضمير ما أُجريت عليه، ويكثر حذفه إذا كان منصوباً أو ضميراً مجروراً فيُحذف مع جاره ولا سيما إذا كان الجار معلوماً ليكون متعلّقه الذي في الجملة لا يتعدّى إلا بجارٍ مُعيّن)	٤٣
٦٦	٣٦. قاعدة: (ضابط الحذف المقيس أن يكون الضمير مجروراً بحرف جرّ ليس في موضع رفع، وأن	٤٤

	يَكُونُ الْمَوْصُولُ، أَوْ الْمَوْصُوفُ بِهِ الْمَوْصُولُ، أَوْ الْمُضَافُ لِلْمَوْصُولِ قَدْ جَرَّ بِحَرْفٍ مِثْلَ ذَلِكَ الْحَرْفِ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَأَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ الْحَرْفُ الَّذِي جَرَّ الضَّمِيرَ، مِثْلَ ذَلِكَ الْفِعْلِ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ الْحَرْفُ السَّابِقُ)	
٦٨	الخاتمة	٤٥
٧٠	المصادر والمراجع	٤٦
٧٨	فهرس المحتويات	٤٧